

بحوث – النص الكامل

الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية : دراسة تقويمية

إبراهيم أحمد محمد حسن

أخصائي مكتبات ومعلومات، جامعة بنها، مصر

ماجستير، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات،

كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر

ibrahim.hassan85@gmail.com

حقوق النشر (c) 2024،

إبراهيم أحمد محمد حسن



هذا العمل متاح وفقاً لترخيص

المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص

دولي

المستخلص

تهدف الدراسة إلى رصد واقع عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، من حيث التعرف على القواعد والآليات المستخدمة عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد، والإجراءات التي يقوم بها المفهرسون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية، ومدى قدرتهم على القيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، وإنشاء التسجيلات الاستنادية لها على نظام المستقبل، وكذا التعرف على المعوقات والمشكلات التي تواجههم عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية ومقترحات حلها، كل ذلك من أجل وضع آليات لعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية يكون من شأنها تحسين عملية الاسترجاع ورفع كفاءة أداء الفهرس.

ولعل من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وجود سياسات وإجراءات وممارسات موحدة ومقننة يستند إليها المفهرسون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد، لأن عملية الصياغة تعتمد على الاجتهاد الشخصي من جانب المفهرسين سواء أكانوا يمتلكون الخبرات والمهارات أم لا، دون التقييد بأية قواعد، دون الاعتماد على ملف استنادي موجود بالفعل.

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع أدوات العمل والسياسات التي يتم تطبيقها وتدريب وتأهيل المفهرسين العاملين بالفهرس على عمليات الضبط الاستنادي وفق الاتجاهات الحديثة في المجال، وعدم الاهتمام بالكم على حساب الكيف.

الكلمات المفتاحية

الضبط الاستنادي؛ مداخل الأسماء العربية؛ الفهارس الموحدة، المكتبات الأكاديمية، مصر

التمهيد:

على الرغم من التطور الكبير في النظم الآلية للمكتبات، وبخاصة فيما يتعلق بعملية الاسترجاع، وما توفره هذه النظم من ملفات استنادية، إلا أن عملية الضبط الاستنادي لا تتم بصورة مقننة أو بآلية واحدة إذا ما تركت لإمكانيات تلك النظم الآلية، فهناك أشياء في الضبط الاستنادي لا تستطيع النظم معالجتها آلياً، لذا يجب التدخل البشري لمعالجتها، فمثلاً هناك أسماء أشخاص تحتاج لإعداد إحالات لها، نتيجة كتابة الاسم مرة ثنائي ومرة ثلاثي، ومرة ثالثة باسم الشهرة أو الاسم المستعار أو الكنية واللقب.

ومن هنا برزت الحاجة إلى الضبط الاستنادي للمداخل، وبخاصة مداخل أسماء الأشخاص العربية، وذلك لما يكتنف أسماء الأشخاص العربية من مشكلات تواجه المفهرسين العرب عند تعاملهم معها، بسبب طبيعة هذه الأسماء وتغيرها من فترة زمنية إلى أخرى، وكذا اختلاف طبيعتها من بلد عربي لآخر، وتعدد وتنوع عناصر ومكونات الاسم العربي القديم والحديث، وكثرة المصادر المرجعية بالنسبة للأسماء العربية القديمة، وندرته بالنسبة للأسماء العربية الحديثة، إضافة لعدم وجود القواعد الموحدة والمقننة والمتفق عليها التي تضبط أشكال مداخل أسماء الأشخاص العربية.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1/1 مشكلة الدراسة:

أدى عدم اهتمام القائمين على أمر الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية بعملية الضبط الاستنادي، وإنشاء الملفات الاستنادية المختلفة وبخاصة الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، إلى نوع من التضارب والاختلافات عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية، من حيث عدم ثبات شكل المدخل وصعوبة متابعة وتقنين هذه الأسماء، فكل مكتبة تقنن وفق ما تراه مناسباً؛ بل كل مفهرس يقنن وفق ما يراه مناسباً، فمن الممكن أن يعتمد المفهرس في صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس على الصيغة الواردة للاسم على صفحة العنوان دون اهتمام منه بتحقيق الاسم، أو إيجاد صيغة ثابتة لمدخل هذا الاسم، وهذا يؤدي إلى تعدد أشكال وصيغ الاسم الواحد بين المكتبات الأعضاء؛ بل في المكتبة الواحدة، ومن ثم إهدار مصادر المعلومات بالمكتبات كأثر لتشتت أعمال المؤلف الواحد في الفهرس، ونتيجة لذلك يحدث إرباك للمستفيد عند عملية البحث والاسترجاع.

2/1 أهمية الدراسة :

بناءً على ما تقدم تظهر أهمية هذه الدراسة، فالحاجة إلى الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية المتاحة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وإنشاء ملف استنادي لها أساسية وضرورية، وذلك لعدة أسباب من بينها :

- يعد الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية واجهة بحثية تحظى بدعم كبير، ولها دور حيوي ومؤثر في دعم البحث العلمي والباحثين في الجامعات المصرية والعربية.

- مداخل أسماء الأشخاص العربية من أكثر نقاط الوصول استخدامًا في فهارس مكتباتنا العربية.
- الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية يساعد المكتبات الأعضاء بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية على اختيار مداخل أسماء الأشخاص العربية بطريقة موحدة ومقننة، مما يوفر عليهم الكثير من الوقت والجهد.
- وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، يعد بمثابة نواة حقيقية لإنشاء ملف استنادي وطني لأسماء الأشخاص.

3/1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ورصد واقع عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي— يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الفرعية كالتالي:

- (1) التعرف على القواعد والآليات المستخدمة عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية.
- (2) تحديد الإمكانيات الفنية للمفهرسين العاملين بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، ومدى قدراتهم على القيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية.
- (3) الوقوف على المشكلات التي نتجت عن عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

4/1 تساؤلات الدراسة :

سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي— للدراسة : ما واقع الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟ من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- (1) ما القواعد والآليات المستخدمة عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟
- (2) ما الإمكانيات الفنية للمفهرسين العاملين بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، للقيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية؟
- (3) ما المشكلات التي نتجت عن عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟
- (4) ما متطلبات إنشاء ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟

5/1 حدود الدراسة وأبعادها:

تتناول الدراسة الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية في إطار الحدود التالية :

- الحدود الموضوعية : الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة بالتسجيلات الببليوجرافية المتاحة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية.
- الحدود اللغوية : أسماء الأشخاص العربية المكتوبة باللغة العربية.
- الحدود الزمنية : بداية من إنشاء الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية حتى تاريخ 26 يناير 2022.

6/1 منهج الدراسة وأدواتها:

1/6/1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة، لأن الدراسة المتعمقة لحالة واحدة بعينها (عبد الهادي، 2005، ص. 114)، وهي عملية الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة بالتسجيلات الببليوجرافية المتاحة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وذلك من خلال شقين: أولهما: الشق الوصفي التحليلي التقريري، وثانيهما: الشق التخطيطي لتجاوز السلبية، وتعديل المسار إذا كانت الحالة تسير في اتجاه خاطئ.

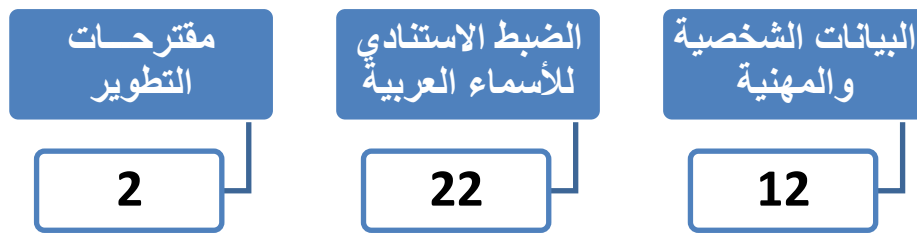
2/6/1 أدوات ووسائل جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على استبيان موجه للمفهرسين العاملين على نظام المستقبل لإدارة المكتبات⁽¹⁾، بهدف التعرف على آراء هؤلاء المفهرسين ومقترحاتهم فيما يتعلق بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والتعرف على القواعد والآليات المستخدمة لصياغة المداخل الاستنادية لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية.

مراحل وإجراءات إعداد الاستبيان:

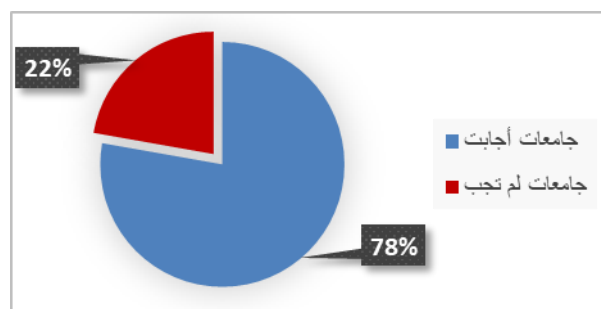
- مراجعة الإنتاج الفكري والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الضبط الاستنادي للأسماء، وكيفية اختيار المداخل، وأيضاً التي تناولت نظام المستقبل لإدارة المكتبات، فضلاً عن مراجعة أدبيات تصميم الاستبيانات.
- صياغة بنود وعناصر الاستبيان على مجموعة من الأسئلة وصل عددها (36 سؤالاً) بعضها اختياري والبعض إجباري، والبعض الآخر ترتبط الإجابة عليها بالإجابة في أسئلة أخرى، وهناك أسئلة اختيار من متعدد يمكن اختيار أكثر من إجابة، وأسئلة مفتوحة لإبداء آراء ومقترحات المفهرسين.
- توزيع أسئلة الاستبيان على ثلاثة محاور رئيسية كما هو موضح في الشكل التالي.

¹ النظام المستخدم بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية.



شكل رقم (1) توزيع أسئلة الاستبيان على محاوره الثلاثة

- تحكيم الاستبيان قبل التطبيق الفعلي من خلال معرفة آراء عدد من الخبراء المحكمين والمتخصصين في المجال، وإجراء التعديلات التي اقترحها السادة المحكمون بالإضافة والحذف، وإعادة الصياغة لبعض الأسئلة والعبارات.
- التأكد من صدق وثبات الاستبيان، وذلك من خلال تجريبه على عينة مكونة من ستة مفهرسين ممن يستهدفهم الاستبيان ومناقشتهم في الأسئلة والاستفادة من ملاحظاتهم فيما يتعلق بالتصميم، واكتشاف الأسئلة المعقدة والأسئلة غير الضرورية.
- تصميم الاستبيان في شكل إلكتروني بواسطة نماذج جوجل *Google Forms*
- توزيع وطرح الاستبيان للإجابة عليه من خلال إرسال رسائل عامة على النظام لجميع المفهرسين، والتواصل مع مديري وحدات المكتبة الرقمية بالجامعات، وزيادة على ذلك التواصل مع عدد من المفهرسين العاملين بالجامعات.
- استمر طرح الاستبيان مدة شهر، وقام بالرد عليه عدد (98) مفهرسا بنسبة 72.6 % من إجمالي عدد المفهرسين المستهدفين والبالغ عددهم (135) مفهرسا كما هو موضح في مجمع الدراسة.
- مرحلة تفريغ وفحص الإجابات، وذلك لحصر الإجابات التي يفترض صحتها، واستبعاد الإجابات الباطلة التي يفترض عدم صحتها وعدم اكتمالها، وبناءً عليه تم استبعاد إجابتين غير مكتملتين، ليصبح عدد الإجابات المكتملة (96) إجابة بنسبة 71 % من إجمالي نسبة المفهرسين المستهدفين والبالغ عددهم (135) مفهرسا.
- بناءً على تفريغ وفحص الإجابات، اتضح أن المفهرسين الذين أجابوا على الاستبيان ينتمون إلى عدد (21) جامعة بنسبة 78 % من إجمالي عدد الجامعات الحكومية المصرية المستهدفة، والبالغ عددهم (27) جامعة، أي: هناك ست جامعات بنسبة 22 % لم يجب أحد منها على الاستبيان وهي جامعات: (السويس، ومطروح، والعريش، والأقصر، وأسوان، والوادي الجديد).



شكل رقم (2) نسبة الجامعات التي أجابت على الاستبيان

7/1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من المفهرسين العاملين بوحدة المكتبة الرقمية بالجامعات الحكومية المصرية، والبالغ عددها (27) جامعة بمتوسط خمسة مفهرسين بكل جامعة، بإجمالي عدد (135) مفهرسا، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم جميعًا، وبلغ مجتمع الدراسة بشكل نهائي (96) مفهرسا بنسبة 71%، وذلك بعد عدم إجابة عدد (37) مفهرسا، واستبعاد عدد (2) إجابتين غير مكتملتين، ويوضح الجدول رقم (2) خصائص مجتمع الدراسة.



شكل رقم (3) حجم المفهرسين بالجامعات المستهدفين للإجابة على الاستبيان

جدول رقم (1) خصائص مجتمع الدراسة من المفهرسين بوحدة المكتبة الرقمية بالجامعات المصرية

إجمالي الفئة العمرية		الجنس				المتغير	
		الإناث		الذكور			
%	ت	%	ت	%	ت		
%6.3	6	%6.3	6	%0	0	20-30 سنة	الفئة العمرية
%64.6	62	%41.7	40	%22.9	22	31-40 سنة	
%25	24	%18.7	18	%6.3	6	41-50 سنة	
%4.1	4	%2.05	2	%2.05	2	51-60 سنة	
%100	96	%68.75	66	%31.25	30	إجمالي الجنس	

8/1 مصطلحات الدراسة:

1. الضبط الاستنادي (Authority Control) :

الطرق التي بمقتضاها تستعمل الأشكال المعتمدة للأسماء والموضوعات والعناوين الموحدة، كرؤوس في ملف للسجلات الببليوجرافية بطريقة موحدة طول الوقت، بالإضافة إلى صيانتها، وهي تتضمن ملف السجلات الاستنادية الذي يحتوي على الأشكال المعتمدة وإحالاتها، كما تتضمن آلية تحديث السجلات في حالة ملف التسجيلات المقروءة آلياً، وذلك لضمان ثبات الاستخدام طول الوق. (الشامي، 2014).

2. الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص (Personal Names Authority Control) :

عملية تقنين لاختيار الصيغة المعتمدة لاسم الشخص، ووضع الصيغ الأخرى في إحالات حتى تكون هناك عملية توحيد للاسم، وكذلك تجميع أعمال المؤلف على مدخل واحد، بدلا من التشتت بين أكثر من مدخل.

3. تسجيلية استنادية (Authority Entry – Authority Record) :

تسجيلية بمدخل منفرد في سجل الاستناد تمثل المدخل المعتمد استخدامه في الفهرس، سواء أكان اسم شخص أو اسم موضوع، وقد تشتمل التسجيلية الاستنادية على الأشكال المختلفة للمداخل، والإحالات المرجعية من وإلى المداخل، وحواشي تفسيرية ومعلومات تاريخية ومراجع إلى المصادر التي استقيت منها المداخل (الشامي، 2014).

4. الملف الاستنادي (Authority File - Authority List) :

مجموعة من التسجيلات الاستنادية. ويشتمل على الأشكال المعتمدة للرؤوس المستخدمة في شكل الاسم (للأشخاص أو الهيئات أو الأماكن الجغرافية)، أو العنوان أو رأس الموضوع أو الوصفة المستخدمة في التسجيلية الببليوجرافية، وكذلك الإحالات اللازمة أو المطلوبة من وإلى ذلك الشكل، وعلاقات هذا الشكل مع أشكال أخرى معتمدة في الملف (معوض، 2009، ص. 15).

5. مدخل المؤلف (Author Entry) :

عبارة عن اسم مؤلف شخصي. أو هيئة تم تقنينه، كي يستخدم كنقطة وصول للتسجيلات الببليوجرافية المخزنة في فهرس المكتبة الآلي (الشامي، 2014).

6. توحيد (تقنين) مداخل المؤلفين (Author Standardization) :

اتخاذ أو اعتبار صيغة معينة للمؤلف من بين عدة صيغ كمدخل أساس للمؤلف، يتم ربط جميع مؤلفاته بتلك الصيغة بغض النظر عن الصيغ الأخرى المختلفة التي قد ترد في بعض مؤلفاته (الطيّار، 2005، ص. 3).

9/1 الدراسات السابقة:

من مراجعة ما تم حصره من إنتاج فكري، تبين أن هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الضبط الاستنادي بصفة عامة، والضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص بصفة خاصة، ومعظمها يؤكد على أهمية الملفات الاستنادية لأسماء الأشخاص لأهميتها في البحث والاسترجاع، وضرورة الاتفاق على قواعد موحدة لصياغة مدخل الاسم العربي القديم والحديث، لينتج عنها قائمة استناد موحدة لأسماء العربية القديمة والحديثة؛ ولأنه تم تناول تلك الدراسات في عدد من المراجعات العلمية العربية

والسابق الإشارة إليها، فقد تم استعراض الدراسات السابقة على مستوى الرسائل العلمية التي تناولت موضوع الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص وترتيبها ترتيبًا زمنيًا من الأحدث للأقدم، وفيما يلي استعراض لهذه الدراسات السابقة :

1/9/1 الدراسات العربية السابقة :

1. اهتمت دراسة (شيماء عبد الحميد، 2020) بوضع خطة مقترحة لإنشاء ملف استنادي لأسماء المؤلفين المصريين، بهدف إنشاء قائمة استناد موحدة وشاملة للأسماء العربية المصرية (ملف استناد إلكتروني)، تعتمد على أحدث الوسائل والأساليب التقنية وفق صيغة مارك 21 الاستنادية، للوصول إلى صيغ موحدة ومقننة لمداخل أسماء المؤلفين المصريين بفهارس المكتبات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استقاء المادة العلمية، ومن أهم توصيات الدراسة المشاركة مع دار الكتب المصرية في تبني فكرة إنشاء الملف الاستنادي الوطني للأسماء، وتحديد جهة مركزية مسؤولة عن صياغة أسماء المؤلفين المصريين.
2. تناولت دراسة (عوض ميخائيل، 2019) الضبط الاستنادي للأسماء العربية (القديمة والحديثة) وفقًا لمعيار وصف المصادر وإتاحتها RDA ووفقًا لحقول مارك الاستنادية، سواء الحقول القديمة أو التي تمت إضافتها بعد تطبيق معيار وصف المصادر وإتاحتها RDA، ووفقًا لمبادئ الفهرسة والنموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية لبيانات الاستنادية، وقد أجرى الباحث دراسة تقويمية للضبط الاستنادي للأسماء العربية في مكتبة الإسكندرية بهدف الوصول إلى المشكلات المتعلقة بعملية الضبط الاستنادي للأسماء العربية بمكتبة الإسكندرية، وتقديم الحلول المناسبة لها، وقد اعتمد الباحث على منهجين في الدراسة هما: منهج دراسة الحالة ومنهج الدراسات التقويمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية يشوبه بعض الأخطاء بنسبة 19.2% من إجمالي تسجيلات العينة (1000 تسجيل استنادية)، ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة تسجيل كافة المعلومات الواردة في المصادر المتاحة بالمكتبة عن الأشخاص، ولا يتم الاعتماد على مصدر واحد أو اثنين فقط، مع ضرورة مراجعة التسجيلات الاستنادية بعد إنشائها، وأن يتم إتاحة التسجيلات الاستنادية على الويب وتكون قابلة للبحث.
3. هدفت دراسة (رانيا رضا، 2018) إلى تقييم النظام الفرعي الآلي للضبط الاستنادي بنظام المستقبل بالفهرس الموحد للجامعات المصرية، وبناء ملفات استنادية بالفهرس وفقًا لمعيار مارك 21 الاستنادي للمساهمة في تقنين وتوحيد نقاط الإتاحة الاستنادية بالفهرس للحد من التكرارات، ووضع تصور مقترح لدليل إرشادي لضبط جودة التسجيلات الاستنادية للوصول إلى ملف استنادي تتوافر به الجودة، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي، ومن أهم نتائج الدراسة: تكامل النظام الفرعي للضبط الاستنادي مع النظام الفرعي للفهرسة، ويتميز نظام المستقبل بالمرونة في تعديل الحقول والمؤشرات والحقول الفرعية بالتسجيلية الاستنادية، كما لا يتوافق النظام مع قواعد وصف المصادر وإتاحتها RDA، وخلصت الدراسة إلى التوصية بأهمية بناء الملفات الاستنادية بالفهرس الموحد للجامعات المصرية، ومعالجة أوجه القصور الموجودة بالنظام الفرعي للضبط الاستنادي.

4. وهدفت دراسة (أحمد عيدان، 2017) إلى التعرف على حجم الاختلاف في ملفات الضبط الاستنادي التقليدية للمؤلفين المعتمدة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد (الوزيرية) والمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية، ومعرفة الطرق والأساليب التي يتبعها العاملون في المكتبات لصياغة مداخل المؤلفين العرب، ولتحقيق ذلك الغرض اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي التطبيقي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود اختلاف كبير ونسبة (36.7%) في صياغة مداخل المؤلفين بين الملفات الاستنادية للمكتبة المركزية للجامعة المستنصرية والمكتبة المركزية لجامعة بغداد (الوزيرية)، وكذا قلة خبرة العاملين بالعمل الاستنادي وبناء المداخل والقواعد الخاصة بصياغة مداخل المؤلفين. ومن أهم توصيات الدراسة [1]. ضرورة إعادة تأهيل الملفات الاستنادية التقليدية الموجودة في المكتبات، إذ تشكل الأساس الذي تستند عليه عملية التحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني. 2. ضرورة تدريب العاملين في المكتبات على الطرق الصحيحة والمعمارية لبناء واستعمال الملفات الاستنادية. 3. ضرورة الاعتماد على نظام كوها في بناء الملفات الاستنادية في المكتبات الجامعية، لكونه نظاماً مجانياً مفتوح المصدر.

5. وتناولت دراسة (رنا مصطفى، 2016) النموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية Functional Requirements for Authority Data بالوصف والتحليل من حيث الأهداف والمجال والمكونات: الكيانات، والخصائص (البيانات)، والعلاقات؛ وتطبيق هذا النموذج على عينات من الإنتاج الفكري بهدف إلقاء الضوء على مشكلات تطبيقه في البيئة العربية وكيفية حل هذه المشكلات، بالإضافة إلى التعرف على المحدد القياسي الدولي للأسماء ISNI والملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF، ووضع تصور لمستقبل بيانات الاستناد للأسماء العربية في بيئة الويب تطبيقاً للنموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بضرورة تدريس النموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية FRAD باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها معيار RDA، وضرورة تطبيق التقنيات التي تحقق المشاركة المصرية الفعالة في الضبط الاستنادي للأسماء في بيئة الويب، مثل: المساهمة في الملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF والمحدد القياسي الدولي للأسماء ISNI.

6. هدفت دراسة (ولاء عباس، 2016) إلى عرض موضوع الضبط الاستنادي للأسماء على الإنترنت وأسباب الحاجة إليه، والتعرف على الدور الذي يلعبه الضبط الاستنادي للأسماء في عملية تنظيم مصادر المعلومات على الإنترنت، وكذا هدفت إلى التعرف على مراحل تطور التسجيلية الاستنادية للاسم وأشكالها ومحتوياتها، وأخيراً التعرف على مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي VIAF وتحليل وتقييم المشاركة العربية داخل المشروع ومدى الاستفادة من هذه المشاركة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الميداني في رصد وحصر وتحليل الأحداث والتطورات المختلفة التي تحيط بموضوع الضبط الاستنادي للأسماء، وكذا استخدام أسلوب البحث التقييمي لدراسة مشاركة المكتبات العربية داخل مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي، ومن أبرز نتائج الدراسة أن مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي VIAF يجمع بياناته من ملفات استنادية للأسماء، وتسجيلية الاسم بداخله تشتمل على تفاصيل كثيرة قد تكون سبباً في تشتت المستفيدين في بعض الأحيان، كما تقتصر المشاركة العربية في

المشروع على مكتبتين فقط هما: مكتبة الإسكندرية والمكتبة الوطنية اللبنانية، وتنحصر مشاركتهم على التسجيلات الاستنادية للأسماء العربية فقط.

7. كما هدفت دراسة (مصطفى مجاهد، 2012) إلى وضع أداة لتوحيد قواعد صياغة الاسم العربي المرومن

بوضع مواصفة معيارية تتواءم مع خصائص اللغة العربية وحاجات المستفيد العربي، ومحاولة وضع ملف استنادي يجمع هذه الأسماء، وقد اعتمد الباحث على المنهج الميداني والوصفي التحليلي لتجميع وتسجيل البيانات الاستنادية، ومن أهم نتائج الدراسة: الضبط الاستنادي الآلي للأسماء التقليدية أو المرومنة يعد أحد الأركان الأساسية لبناء فهرس جيد، نظرًا لما يقوم به كأداة للتجميع والإتاحة، ولما يكفله من توحيد وتقنين شكل الأسماء العربية المرومنة على المستوى الوطني والقومي، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على المكتبات ومراكز المعلومات المصرية والعربية أن تبدأ في استخدام ملف استناد موحد للأسماء العربية المرومنة، يقوم على توفير قدر مناسب من التوحيد وسهولة الاستخدام.

8. وهدفت دراسة (مصباح محمد، 2011) إلى دراسة الضبط الاستنادي للأسماء العربية، وإنشاء ملفات

استنادية لها بالتطبيق على عدد من المكتبات السودانية، ووضع الأسس والمعايير التي يعتمد عليها في إنشاء تلك الملفات لتكون أداة عمل تستخدمها المكتبات السودانية، وتشجيع تلك المكتبات على تبني إنشاء قائمة استنادية للمؤلفين السودانيين وفق المشروع الذي قدمه الباحث في الدراسة، وقد اعتمد الباحث على منهجين في الدراسة وهما: المنهج التاريخي للتعرف على الخلفية التاريخية للموضوع مجال الدراسة، والمنهج المسحي باختيار عينة عمدية متمثلة في خمس مكتبات، والأسلوب الوصفي التحليلي لتطبيقه على فهارس هذه المكتبات، ومن أهم نتائج الدراسة أنه لا يوجد بالمكتبات عينة الدراسة ضبط استنادي، ولا ملفات استنادية إلكترونية، والعاملون بهذه المكتبات ينقصهم التدريب في مجال الفهرسة، ومن أهم توصيات الدراسة: التأكيد على أهمية إعداد قائمة استناد للمؤلفين السودانيين.

9. وهدفت دراسة (خميس عوض، 2010) إلى رصد وتقويم عمليات الضبط الاستنادي للفهارس الآلية في

المكتبات العربية، وبصفة خاصة مكتبة الإسكندرية، وذلك بدراسة قواعد إنشاء التسجيلات الاستنادية وفق قواعد MARC21 وأشهر الملفات الاستنادية، بهدف التعرف على كيفية الوصول إلى مصادر المعلومات، وكيفية إعداد مداخل مقننة لها، وأيضاً التعرف على مشكلات الفهرسة العربية الآلية في نظم الحوسبة المستخدمة في المكتبات العربية، ودراسة دور الفهارس الآلية العربية في البيئة الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين متلازمين هما: منهج دراسة الحالة والمنهج التقويمي، ومن أهم نتائج الدراسة: هناك نموذجان عربيان من أفضل التجارب العربية في مجال الضبط الاستنادي، وبخاصة في التعامل مع أسماء الأشخاص، وهما: الملف الاستنادي لمكتبة الإسكندرية والفهرس العربي الموحد، ومن أبرز توصيات الدراسة هي: ضرورة الاهتمام بمقررات المعالجة الفنية في البرامج الدراسية، والاهتمام بالتدريب العملي والتطبيقي باستخدام التكنولوجيا التعليمية المتطورة.

10. وهدفت دراسة (البوسعيد، 2008) إلى التعرف على واقع الضبط الاستنادي لأسماء المؤلفين

العمانيين في فهارس المكتبات، وذلك بهدف الخروج بقائمة استنادية لأسماء المؤلفين العمانيين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة أن أغلب المكتبات تستخدم الملف الاستنادي بشكله الإلكتروني، فضلاً عن تعدد القواعد المستخدمة في صياغة المداخل لأسماء المؤلفين، وعدم وجود ملف استنادي خاص بالمؤلفين العمانيين، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع إستراتيجية لإنشاء مشروع الملف الاستنادي الوطني الموحد للأسماء

العمانية، وتدريب المفهرسين في المكتبات على الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص، ووضع السياسة المتعلقة بضبط استناد الأسماء، والصيانة الدورية المنتظمة للملف الاستنادي.

11. كما تناول دراسة (التفهي، 2004) قوائم الاستناد للأسماء العربية القديمة بالتحليل والتقييم، إضافة

إلى التعرف على آراء المفهرسين في عينة من المكتبات المصرية (بلغت 116 مكتبة) وذلك للوقوف على آرائهم حول قوائم الاستناد المستخدمة في مكتباتهم للتعرف على المميزات والعيوب التي تظهر أثناء الاستخدام الفعلي لهذه القوائم، وذلك بهدف تحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه القوائم في صياغة مدخل الاسم العربي القديم. وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة في تقييم كل قائمة، كما اعتمدت على المنهج الميداني في التعرف على مدى استخدام القوائم في المكتبات وآراء المفهرسين فيها، ومن أهم نتائج الدراسة أن قوائم الاستناد محل الدراسة لا يمكن اعتبارها قوائم استناد معيارية؛ بل هي أدوات مرجعية تساعد المفهرس على تحقيق مداخل الأسماء العربية القديمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدارك أوجه القصور التي ظهرت في القوائم محل الدراسة، وإعداد قائمة استناد موحدة للأسماء العربية القديمة والحديثة، والاتفاق على قواعد موحدة ومفصلة لصياغة مدخل الاسم العربي.

وقد استفادت دراستنا الحالية من هذه الدراسة من ناحية التعرف على طبيعة الاسم العربي القديم والتعرف على قوائم الاستناد الورقية للأسماء العربية القديمة المستخدمة في عدد من المكتبات المصرية.

12. وتناولت دراسة (ثناء السيد، 2002) عمليات الضبط الاستنادي للأسماء العربية المستعارة في

المكتبات المصرية، وهدفت الدراسة إلى وضع تصور لإنشاء قائمة موحدة للأسماء العربية، ولكن قابلتها العديد من الصعاب وبخاصة فيما يتعلق بالمشكلات الناتجة عن طرق الكتابة باللغة العربية.

13. وتناولت دراسة (سحر ربيع، 1997) بالتحليل والتقييم الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس في

إصداراته المليزرة باعتباره أحد المصادر لبناء الرؤوس الاستنادية سواء للمداخل المحلية أو غير المحلية، وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة، الذي هو مزيج من العمل الميداني والتجريبي في آن واحد، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس يتميز بالدقة والمعيارية من حيث توافر إمكانات أكثر للبحث، وتوافر الإحالات، والاعتماد على مصادر مختلفة في إعداد التسجيلية الاستنادية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاقتداء بهذا الملف كنموذج يعتمد عليه في إنشاء ملف استنادي وطني لأسماء الهيئات، وأسماء المؤتمرات، والأسماء الجغرافية، والسلاسل.

14. وتناولت دراسة (علي باطرفي، 1995) بالتحليل ثلاث من قوائم استناد أسماء المؤلفين والأعلام العرب

القدماء (قائمة الشنيطي- قائمة السويديان- قائمة الجزار)، وذلك بهدف التعرف على كل قائمة من هذه القوائم، والمنهج الذي ينظم طريقة إعدادها وترتيبها، ومدى التوافق والاختلاف بين القوائم الثلاث في مداخل الأسماء، وإمكانية الاستفادة من هذه القوائم في إعداد قائمة الاستناد الموحدة التي ينادي بها المكتبيون العرب، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بهدف دراسة ووصف القوائم وصفاً شاملاً، ومن أبرز نتائج الدراسة إمكانية الاستفادة من القوائم في إعداد قائمة الاستناد الموحدة.

15. هدفت دراسة (شمس الأصيل، 1987) إلى استعراض الجهود المختلفة في عملية الضبط الاستنادي

للأسماء العربية، وتوضيح الفرق بين ما تم في الدول المتقدمة في مجال الضبط الاستنادي وبين الدول العربية في المجال نفسه، كما هدفت الدراسة إلى وضع الأسس السليمة التي يجب على أساسها صياغة مداخل الأسماء العربية ومتطلبات بناء ملف استنادي للأسماء العربية تتولاه هيئة مركزية، وقد أوصت

الباحثة باستخدام قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية لمعالجة مداخل الأسماء العربية، واقترحت أن تكون هذه الهيئة المركزية المسؤولة عن قائمة الاستناد المعيارية هي دار الكتب المصرية، لما لها من إمكانيات فنية وبشرية تؤهلها لذلك العمل، وضرورة أن يكون هناك تنسيق وتعاون مع مكاتب ومراكز معلومات في مصر والدول العربية، وذلك في صورة منح مالية تستطيع من خلالها دار الكتب إنشاء الملف الاستنادي.

2/9/1 الدراسات الأجنبية السابقة:

1. تركزت دراسة (Marais, 2004) على الضبط الاستنادي كوسيلة للتعاون باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا، باستخدام الفهرس الموحد الذي يتم صيانته في مكتب مركزي للضبط الاستنادي، هذا وقد تمت دراسة تكلفة إنشاء وتعديل التسجيلات الاستنادية باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا، لكي يتم اختيار نظام للضبط الاستنادي يعمل بسرعة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة، وقد اعتمدت الدراسة على إرسال استبيان لعدد من المكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية للوقوف على خبراتهم في مجال الضبط الاستنادي والتعاون بين المكتبات من خلال الفهارس الموحدة، وجاء اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لأنها الرائدة في هذا المجال، علماً أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم الاعتماد عليها لتطوير العمل داخل المكتب المركزي للضبط الاستنادي باتحاد المكتبات الأكاديمية في جنوب إفريقيا.

2. هدفت دراسة (Kim, 1984) إلى الوقوف على إجراءات الضبط الاستنادي لأسماء شرق آسيا في المكتبات التي تضم مجموعات شرق آسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان والمقابلات الشخصية مع عدد من أخصائي المكتبات في هذه المكتبات محل الدراسة، وخلصت الدراسة بأن إجراءات الضبط الاستنادي لأسماء شرق آسيا في المكتبات التي تضم مجموعات شرق آسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تتم وفق الإجراءات التقليدية للضبط الاستنادي لباقي الأسماء الأخرى ولا يوجد لها أية خصوصية؛ وقد أكدت الغالبية من أخصائي المكتبات في هذه المكتبات على ضرورة أن يكون لهذه الأسماء الخصوصية عند عملية الضبط الاستنادي لها.

3/9/1 التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنها بمثابة دراسات سابقة ومثيلة تلتقي مع موضوع الدراسة في بعض الجوانب، استفاد منها البحث في إعداد هذه الدراسة، وليس من بين هذه الدراسات من تناول معالجة أسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية سوى دراسة وحيدة تناولت تقييم مداخل أسماء الأشخاص بصفة عامة كجزء من تجربة إنشاء الملفات الاستنادية بالفهرس الموحد لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية، ولكن دراستنا الحالية تهدف إلى رصد الواقع الذي عليه عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية القديمة والحديثة، والقواعد المستخدمة لصياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والمعوقات والمشكلات التي تواجه المفهرسون العاملون بالمشروع عند عملية الصياغة، والتعرف على إمكانياتهم الفنية وخبراتهم في مجال الضبط الاستنادي.

ثانيًا : الإطار النظري للدراسة:

1/2 مفهوم العمل الاستنادي :

عملية إنشاء فهارس المكتبات تحتاج إلى العديد من المتطلبات والتي من أبرزها العمل الاستنادي وإنشاء الملفات الاستنادية، وذلك لأن عملية تحقيق المداخل ونقاط الإتاحة من العمليات الضرورية للمحافظة على توحيد المداخل بالفهارس.

ويعرف العمل الاستنادي Authority Work بأنه: سلسلة من القرارات والأنشطة اللازمة لإنشاء وصيانة واستخدام الملفات الاستنادية، أي: عملية تحديد وتقرير شكل الاسم أو العنوان أو المفهوم الموضوعي الذي سيتم استخدامه كرأس في التسجيلة الببليوجرافية مع تحديد وتقرير الحالات اللازمة لذلك الشكل، بالإضافة إلى تحديد وتقرير علاقات هذا الرأس مع الرؤوس المعتمدة الأخرى (عبد الهادي، 1997، ص. 371).

وهنا تجدر الإشارة إلى مصطلح العمل الاستنادي الذي يتعدى فكرة تحديد الصيغة الاستنادية فقط، ليهتم أيضا بتعريف طبيعة العلاقات التي تربط جميع الصيغ المختلفة للأسماء والعناوين بتلك الصيغة الاستنادية التي تم تحديدها؛ بل يتعدى أكثر من ذلك بتوثيق الإجراءات والقرارات التي اتخذت بشأن العمل في التسجيلات الاستنادية، فالتسجيلية الاستنادية تعد بمثابة تجميع لما وراء البيانات الخاصة بشخص، أو عائلة، أو هيئة، أو مكان، أو موضوع، لأنها توضح القرارات التي اتخذت، وتمدنا ببيان لجميع العلاقات بين الصيغ المختلفة التي تم تحديدها، وعمومًا فإن عملية الوصول Access سواء تمت بتحديد صيغة من الصيغ المختلفة التي تم تحديدها بأنها هي الصيغة الصحيحة (الاستنادية)، أو لم يتم التحديد سيظل العمل الاستنادي من الجهود المهمة والموفرة لساعات العمل التي يقضيها المفهرسون في ضبط عملية الوصول (تيلور و جودري، 2012، ص. 388).

وإذا انتقلنا للحديث عن مصطلح الضبط الاستنادي والذي هو المصطلح الأضيق من مصطلح العمل الاستنادي، يلاحظ أن هناك أكثر من تعريف لمصطلح الضبط الاستنادي Authority Control ذكر بعضها في قائمة مصطلحات الدراسة، ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن الضبط الاستنادي هو ناتج القيام بالعمل الاستنادي، سواء تم تحديد واختيار شكل موحد للمدخل ليكون الشكل المعتمد (الاستنادي) أم لم يتم الاختيار، فإن المستفيد قد يستخدم أي شكل يعرض في التسجيلية الاستنادية ليتمكن من الوصول إلى مصادر المعلومات المرتبطة بالمدخل.

2/2 أسباب الحاجة إلى الضبط الاستنادي :

تنبع حاجة المكتبات ومراكز المعلومات إلى الضبط الاستنادي نتيجة لتنوع، وتعدد المداخل المستخدمة في الفهارس، بل التعدد والتنوع على مستوى الفهرس الواحد، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة يمكن إجمالها فيما يلي :

- التغيير في شكل الاسم أو اتخاذ اسم مستعار.
- تشابه بعض الأسماء أي: يحمل الاسم أكثر من شخص واحد.
- تعقد بعض الأسماء في عناصر المدخل بسبب الجنسية، أو اختلاف العادات والتقاليد، أو بسبب التغييرات في اللغات المستخدمة في أعمال المؤلف، مما يؤدي إلى صعوبة اختيار المداخل.

- تغير أسماء الهيئات، أو اندماج هيئة مع أخرى، أو انفصال هيئة عن أخرى، أو انقسام هيئة واحدة إلى عدة هيئات ولكل منها اسمها المستقل، أو أن تستخدم الهيئة أسماء في أكثر من لغة واحدة.
- ترجمة بعض العناوين إلى لغات أخرى، أو تصبح الأعمال معروفة بعناوين أخرى.
- السلاسل قد تندمج أو تنشط، أو تختار اسم سلسلة موجودة من قبل.
- تعدد أسماء بعض الموضوعات، وتغير علاقات بعض الموضوعات ومعانيها.
- عدم اتفاق المصادر المرجعية فيما بينها على نفس عنصر المدخل نفسه لاسم معين، وفي الشكل والاكتمال.
- عدم ثبات ووضوح القواعد والقوائم بصورة دائمة، مما يعطي المجال لتفسيرها بطرق مختلفة (عبد الهادي، 1997، ص. 374).

3/2 أهمية الضبط الاستنادي :

يعتبر الضبط الاستنادي العمود الفقري لفهرس المكتبة، فهو بمثابة الأداة التي تعزز إمكانية الوصول إلى موارد المكتبة من خلال التحكم في اختيار وشكل نقاط الإتاحة، وتحسن من قدرة مستخدمي الفهرس على إيجاد الأعمال الأكثر صلة بأبحاثهم، ومن ثم تحتاج فهارس المكتبات العربية إلى الاهتمام والعناية بملفاتها الاستنادية في صيغة مقروءة آليا وموحدة، لتسهيل عملية الضبط والاسترجاع وتمنع الارتباك بين الملفات والصيغ المختلفة.

وتبرز أهمية الضبط الاستنادي بالنسبة لثلاث فئات منتفعة ومستفيدة من عملية الضبط الاستنادي، وإنشاء التسجيلات الاستنادية، والفئات الثلاث هي :

1. مستخدمو الفهرس (جمهور المستفيدين): إن بناء التسجيلية الاستنادية وإضافة شبكة الإحالات بداخلها يوجه مستخدمي الفهرس من جمهور المستفيدين نحو الوصول إلى الصيغة المعتمدة للرأس أو الرؤوس ذات العلاقة المرتبطة، ومن ثم الوصول لمصادر المعلومات المطلوبة بكل سهولة ويسر.

2. المفهرسون : لا شك أن الضبط الاستنادي مهم بالنسبة لهؤلاء، لأنه يحسن من كفاءة عملية الفهرسة، فالتسجيلية الاستنادية تساعد المفهرس في اختيار الرأس الملائم لتطبيقه على المصدر قيد الفهرسة، مما يقلل من نسب حدوث الأخطاء، ويقلل من الوقت والجهد المبذول أثناء عملية الفهرسة.

3. المكتبات : الضبط الاستنادي مهم للمكتبات، فهو يرفع من مستوى التوحيد، ويجعل إمكانية تبادل التسجيلات الببليوجرافية والاستنادية بكل سهولة بين المكتبات بعضها البعض، إضافة لأنه يجعل المكتبات تمتلك فهرسا قويا وفعالا يؤدي الغرض الذي أنشئ من أجله.

ومن هذا المنطلق، فقد أدركت العديد من المكتبات أهمية عملية الضبط الاستنادي، وأصبحت تقوم بإنشاء ملفات استنادية خاصة بها، مثل: الملف الاستنادي لمكتبة الكونجرس والذي يعتبر من أضخم الملفات الاستنادية الموجودة في العالم وأكثرها معيارية وتقنيًا، وتعتبر عملية الضبط الاستنادي من أكثر العمليات الفنية بالمكتبات التي تحتاج لتكلفة عالية، لأنه يحتاج إلى مفهرسين ذوي خبرة وكفاءة عالية، ووقت وجهد كبير في عمليات الإعداد والصيانة والتحديث، لذلك اتجهت الكثير من المكتبات إلى التعاون والمشاركة مع مكتبات أخرى في إنشاء الملفات الاستنادية بهدف خفض التكلفة وتقليل الوقت والجهد المبذول (Marais, 2004, p. 68).

4/2 أهداف الضبط الاستنادي :

بعد أن تعرفنا على أهمية عملية الضبط الاستنادي بالنسبة للفئات الثلاث المستفيدة من العملية، فإن الغرض من الضبط الاستنادي ينحصر في الأهداف التالية :

- توحيد المدخل بحيث كل أعمال المؤلف الواحد تكون قابلة للاسترجاع بنفس نقطة الوصول أو المدخل، وأعمال ذلك المؤلف فقط تدخل تحت مدخل محدد.
- الثبات والتحقق لضمان التمثيل الثابت للاسم في التسجيلات الببليوجرافية، وتوفير المعلومات التي تساعد على إيجاد الاسم، والقدرة على تمييزه عن الأسماء الأخرى التي تشبهه.
- ربط الأشكال المختلفة للمداخل معًا والمستخدم في أكثر من مصدر.
- ربط الملفات الاستنادية بالتسجيلات الببليوجرافية.
- جمع وتسجيل وصيانة الأشكال المعتمدة للمداخل.
- التغيير والتصحيح الآلي والشامل.
- توفير ملفات استنادية مشتركة تساعد على تبادل التسجيلات الاستنادية بين المكتبات.
- توفير وقت المفهرس من إنشاء وصياغة مدخل الاسم في كل مرة يقوم فيها بفهرسة عمل لنفس المدخل، ويختار المدخل من الملف الاستنادي مباشرة.
- توفير وقت المستفيد عن طريق بناء نقاط وصول في الفهرس تسهل له عملية البحث (أبو بكر، 2005، ص. 2).

5/2 الضبط الاستنادي للأسماء العربية :

تُعد مشكلة ضبط الأسماء العربية من أهم المشكلات التي تواجه المفهرسين في المكتبات العربية والغربية، لذلك يهدف هذا المبحث إلى التعرف على المشكلات المتعلقة بصياغة مدخل الاسم العربي وأسباب حاجته للضبط الاستنادي، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الاسم العربي، ودوافع التسمية عند العرب، وأقسام الاسم العربي ومصادره، ومشكلات مدخل الاسم العربي وحاجته للضبط الاستنادي، بالإضافة إلى قواعد صياغة مدخل الاسم العربي في القواعد العالمية.

من أهم المشكلات التي تواجه المكتبات العربية بوجه عام والمفهرسين بوجه خاص أثناء تأديتهم لأعمالهم، هي مشكلة الاسم العربي وصعوبة تحديد شكل المدخل له، وذلك لما يكتنف الاسم العربي من مشكلات عدة لعل أبرزها :

- تنوع عناصر الأسماء العربية القديمة.
- اختلاف طبيعة الأسماء العربية القديمة عن الأسماء العربية الحديثة.
- اختلاف طبيعة الأسماء العربية الحديثة من بلد عربي لآخر.
- تعدد عناصر الشهرة بالنسبة للأسماء العربية القديمة وصعوبة تحديدها في الأسماء العربية الحديثة.
- وجود عدد كبير من الأسماء العربية الحديثة المركبة في بعض البلاد العربية.
- عدم وجود تشريع يلزم كل شخص باختيار لقب معين والاحتفاظ به دائماً.

▪ كثرة المصادر المرجعية للأسماء العربية القديمة، وتنوع المداخل الخاصة بهذه الأسماء في هذه المصادر، وندرة المصادر المرجعية للأسماء العربية الحديثة (عبد الهادي، 1985، ص. 35).

علاوة على ذلك تختلف القواعد بشأن شكل مدخل الاسم العربي، فلا توجد قواعد موحدة متفق عليها بين المكتبات ومراكز المعلومات العربية؛ بل وعلى مستوى المكتبات ومراكز المعلومات في البلد الواحد، ويمكن تحديد اتجاهات المكتبات العربية للتعامل مع صياغة شكل مدخل الاسم العربي في خمس اتجاهات :
الاتجاه الأول : صياغة المدخل بالصيغة الطبيعية للاسم :

جعل الصيغة الطبيعية للاسم حسبما وردت على صفحة العنوان هي أساس صياغة شكل مدخل الاسم العربي، مع ترك أمر إعداد الإحالات اللازمة حسب اجتهاد كل مكتبة، ويؤخذ على هذا الاتجاه تشتت مداخل المؤلف الواحد تحت صيغ متعددة نظرًا لاختلاف صيغة الاسم على صفحة العنوان من مطبوع لآخر.
الاتجاه الثاني : صياغة المدخل اعتمادًا على مبدأ قلب الاسم :

ذهب هذا الاتجاه إلى قلب الاسم العربي بحيث يبدأ بالجزء الأخير اعتمادًا على قواعد المكتبات الغربية، ويؤخذ على هذا الاتجاه عدم إدراك فلسفة القلب، فعلى سبيل المثال: قلب اسم طه حسين ليصبح حسين، طه وهنا لا يصح القلب لأن الاسم الثاني ليس اسم عائلة؛ بل المؤلف اشتهر بهذين الجزئيتين من اسمه، وأيضا لا يصح القلب في حالة الأسماء المركبة مثل: نجيب محفوظ، فالجزء الثاني ليس اسم عائلة أو اسم أب.
الاتجاه الثالث : تقسيم الأسماء العربية إلى قديمة وحديثة بحد زمني فاصل بينها عام 1800 م:

قسم الأسماء العربية إلى قسمين: الأول: أسماء عربية قديمة، والثاني: أسماء عربية حديثة، وجعل حد زمني فاصل بينهما وهو سنة 1800 م، ثم حدد شكل المدخل للقسمين فجعل مدخل الاسم العربي القديم بالجزء الأشهر من الاسم سواء أكان كنية أو لقبًا أو نسبة أو اسمًا شخصيًا، وأيًا كان موضع هذا الجزء من الاسم الكامل للشخص، أما الاسم العربي الحديث فجعل مدخل الاسم بصورته الطبيعية كما وردت على صفحة العنوان.

وفلسفة هذا الاتجاه قائمة على الأسماء العربية القديمة يعرفها القارئ والمستفيد بجزء معين من الاسم يشتهر به وليس الاسم بأكمله، أما الأسماء العربية الحديثة يتذكرها بكاملها وبوضعها الطبيعي نظرًا لقصر الاسم.

الاتجاه الرابع : المدخل الرئيسي للعمل بالعنوان :

رأى أصحاب هذا الاتجاه أن يكون المدخل الرئيسي للعمل بالعنوان للتغلب على مشكلة مداخل الأسماء العربية، ويؤخذ عليه أنه يهدر حق المؤلف في أن يكون مدخل العمل باسمه بما له من حق أبوة فكرية عليه (خليفة و العايدي، 1999، ص. 109-111).

الاتجاه الخامس : تقسيم الأسماء العربية إلى قديمة وحديثة بحد زمني فاصل بينها عام 1900:

هو ما ذهب إليه شعبان خليفة واقترح تقسيم الأسماء العربية إلى أسماء عربية قديمة وأسماء عربية حديثة وجعل عام 1900 م، هو الحد الزمني الفاصل بينها بدلا من عام 1800 م، باعتبار العصر الحديث بالنسبة لمعظم الدول العربية هو القرن العشرون، وحدد مدخل الاسم العربي القديم بأن يكون بالجزء الأشهر من الاسم أيًا كان وجه الشهرة وأيًا كان موضع هذا الجزء وترتيبه من الاسم الكامل للشخص على أن يتبع

بالاسم الكامل، أما مدخل الاسم العربي الحديث فجعله بصورته الطبيعية للاسم كما وردت على صفحة العنوان مع إعداد الإحالات اللازمة (خليفة و العايدى، 1999، ص. 119).

ونتيجة هذا الاختلاف وعدم توافر القواعد الموحدة اختلفت الممارسات في الفهارس العربية؛ بل وحتى في الفهرس الواحد، مما أدى إلى تعدد أشكال الاسم الواحد وتشتت أعماله في فهرس المكتبة الواحدة، نتج عن ذلك صعوبة وصول المستفيد إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالاسم لعدم وجود قواعد ثابتة وموحدة لمعالجة الأسماء العربية.

وبناءً على ما تقدم، فحاجة أسماء الأشخاص العربية القديم منها والحديث للضبط الاستنادي ضرورية، إذا ما أردنا دقة العمل، وتسهيل مهمة المستفيد في الوصول لمصادر المعلومات، ويقصد هنا بالضبط الاستنادي أن تكون هناك قواعد موحدة لشكل مدخل الاسم العربي يتبعها ملف استناد عربي موحد للأسماء العربية.

ثالثاً : تحليل عناصر الدراسة ومناقشتها:

عملية تقييم ورصد واقع الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، تحتاج إلى بيانات آنية لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المفهرسين العاملين بالمشروع، لذلك تم تصميم استبيان مكون من ستة وثلاثين سؤالاً تم توزيعها على ثلاث فئات كالتالي:

- الفئة الأولى : السمات الشخصية والمهنية.

- الفئة الثانية : الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية.

- الفئة الثالثة : مقترحات التطوير.

1/3 سمات القوى البشرية الشخصية والمهنية :

هنا يتم استعراض أبرز السمات الشخصية والمهنية للقوى البشرية العاملة في عمليات الفهرسة والضبط الاستنادي بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية وفقاً لمتغيرات مختلفة: (النوع، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص، الوضع الوظيفي، المهام الوظيفية، سنوات الخبرة في الفهرسة والضبط الاستنادي، سنوات خبرة العمل على نظام المستقبل)

1/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً للجنس :

توضح بيانات الجدول رقم (2) أن النسبة الأكبر للمفهرسين من الإناث مقارنة بنسبة المفهرسين الذكور العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وبلغت نسبة الإناث 68.8 %، فيما بلغت نسبة المفهرسين الذكور 31.2 %.

ويرجع التفاوت في النوع لأن أغلب العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية ممن ينتمون إلى مكتبات الجامعات المصرية من الإناث.

جدول رقم (2) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للجنس

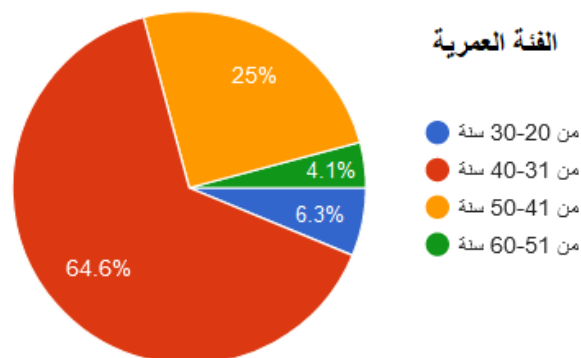
الجنس	التكرار	النسبة
إناث	66	68.8 %
ذكور	30	31.2 %
المجموع	96	100 %

2/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً للفئة العمرية :

يتبين من الجدول رقم (3) أن النسبة الأكبر من المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين سن 31 إلى 40 سنة، وبلغت نسبتهم 64.6%، تليها نسبة المفهرسين الذين ينتمون للفئة العمرية ما بين سن 41 إلى 50 سنة بنسبة 25%، بينما كانت نسبة المفهرسين الذين ينتمون للفئة العمرية ما بين سن 20 إلى 30 سنة بنسبة 6.3%، في حين كانت أقل نسبة لأعمار المفهرسين للفئة العمرية ما بين سن 51 إلى 60 سنة، وبلغت نسبتهم 4.1%.

جدول رقم (3) سمات القوى البشري موزعة وفقاً للفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
40-31 سنة	62	64.6 %
50 -41 سنة	24	25 %
30-20 سنة	6	6.3 %
60-51 سنة	4	4.1 %
المجموع	96	100 %



شكل رقم (4) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للفئة العمرية

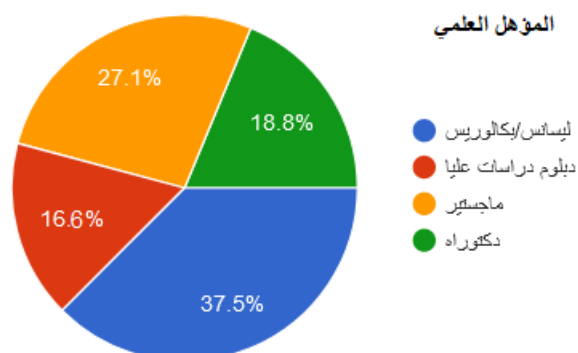
ونستنتج من تلك النسب أن المفهرسين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين سن 31 إلى 40 سنة من حديثي التخرج مع بدايات العمل في مشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية خلال السنوات ما بين 2005 إلى 2011 ، وبدؤوا عملهم بالمشروع منذ بدايته.

3/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً للمؤهل العلمي :

بالنظر إلى الجدول رقم (4) يتبين تنوع المؤهل العلمي والدرجات العلمية للمفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة الليسانس/البكالوريوس نسبة 37.5 %، تليها نسبة الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة 27.1 %، ثم نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه بنسبة 18.8 %، بينما بلغت نسبة الحاصلين على دبلوم الدراسات العليا نسبة 16.6 %.

جدول رقم (4) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس/بكالوريوس	36	37.5 %
ماجستير	26	27.1 %
دكتوراه	18	18.8 %
دبلوم دراسات عليا	16	16.6 %
المجموع	96	100 %



شكل رقم (5) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للمؤهل العلمي

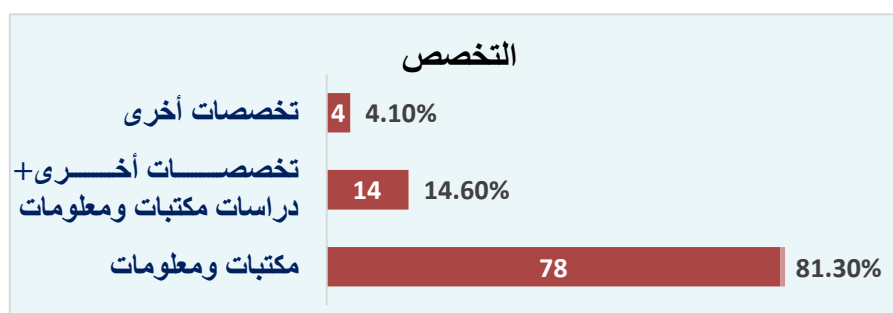
ومن الملاحظ من النسب السابقة أن النسبة الأكبر من المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكنتبات الجامعات المصرية من حملة الماجستير والدكتوراه، وبلغت نسبتهم مجتمعة نسبة 45.9 %، وهذا يدل أن هذه الفئة من المفهرسين لديها من المؤهل العلمي ما يؤهلها للمساعدة في عملية التطوير.

4/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً للتخصص :

يوضح الجدول رقم (5) أن النسبة الأكبر من المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكنتبات الجامعات المصرية من المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، وبلغت نسبتهم 81.3 %، تليها نسبة الحاصلين على تخصصات أخرى مع دراسات المكتبات والمعلومات بنسبة 14.6 %، بينما بلغت نسبة الحاصلين على تخصصات أخرى 4.1 %.

جدول رقم (5) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للتخصص

النسبة	التكرار	التخصص
81.3 %	78	مكتبات ومعلومات
14.6 %	14	تخصصات أخرى + دراسات مكتبات ومعلومات
4.1 %	4	تخصصات أخرى
100 %	96	المجموع



شكل رقم (6) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للتخصص

ومن الملاحظ، هذه النسب جاءت طبيعية ومنطقية، وجاءت نسبة الحاصلين على تخصص المكتبات والمعلومات 95.9%، سواء من الحاصلين على التخصص في مرحلة الليسانس أم من الحاصلين على دراسات مكتبات ومعلومات، وهم يحملون تخصصات أخرى، على الرغم من المفترض أن يكون جميع العاملين بالمشروع من المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، إلا أننا إذا نظرنا إلى نسبة العاملين بالمشروع ممن يحملون تخصصات أخرى قليلة ولا تؤثر سلبيًا على العمل بالمشروع، وبلغت نسبتهم 4.1%.

5/1/3 سمات القوى البشرية وفقًا للوضع الوظيفي :

يشير الجدول رقم (6) إلى نسبة المفهرسين المثبتين بالجامعات المصرية، والعاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية هي أعلى نسبة، وقد وصلت نسبتهم نحو 93.8%، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة المعينين بشكل مؤقت داخل الجامعات المصرية ويعملون بالمشروع، فقد بلغت نسبتهم 6.2%.

جدول رقم (6) سمات القوى البشرية موزعة وفقًا للوضع الوظيفي

النسبة	التكرار	الوضع الوظيفي
93.8%	90	معين (مثبت) في الجامعة ويعمل بالمشروع
6.2%	6	معين (مؤقت) في الجامعة ويعمل بالمشروع
100%	96	المجموع

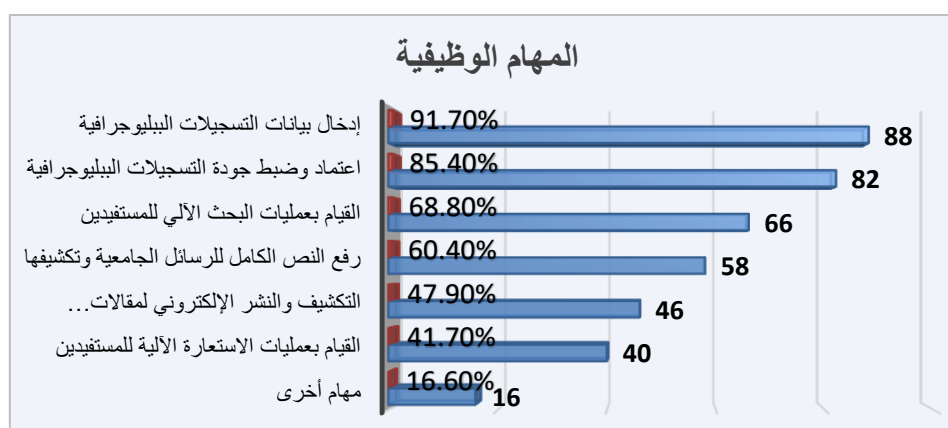
ونخلص من النتائج السابقة أن الغالبية العظمى من المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية أوضاعهم مستقرة، أنهم من العاملين المعينين المثبتين داخل الجامعات المصرية، كما لم يعد هناك مفهرسين متعاقدين على المشروع فقط؛ بل جميعهم ممن يعملون بالجامعات المصرية سواء كانوا بشكل دائم أم مؤقت.

6/1/3 سمات القوى البشرية وفقًا للمهام الوظيفية :

بالنظر إلى الجدول رقم (7) يتبين أن النسبة الأكبر من العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، يقومون بعملية الفهرسة وضبط جودة التسجيلات، وبلغت نسبة من يقومون بإدخال وإنشاء التسجيلات الببليوجرافية 91.7%، يليها نسبة من يقومون باعتماد وضبط جودة التسجيلات الببليوجرافية بنسبة 85.4%، ينما تفاوتت نسب المهام الأخرى كما هو موضح بالجدول.

جدول رقم (7) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للمهام الوظيفية

النسبة	التكرار	المهام الوظيفية
91.7%	88	إدخال بيانات التسجيلات الببليوجرافية.
85.4%	82	اعتماد وضبط جودة التسجيلات الببليوجرافية.
68.8%	66	القيام بعمليات البحث الآلي للمستخدمين.
60.4%	58	رفع النص الكامل للرسائل الجامعية وتكثيفها.
47.9%	46	التكثيف والنشر الإلكتروني لمقالات الدوريات.
41.7%	40	القيام بعمليات الاستعارة الآلية للمستخدمين.
16.6%	16	مهام أخرى.



شكل رقم (7) سمات القوى البشرية موزعة وفقاً للمهام الوظيفية

ومن الملاحظ أن أكثر من 90% من العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية يقومون بأعمال الفهرسة وضبط جودة التسجيلات الببليوجرافية، بجانب قيامهم ببعض المهام الأخرى كالقيام بعمليات البحث الآلي للمستخدمين، وتقديم خدمات الاستعارة الآلية، وهذا من المؤكد يؤدي إلى عدم تركيز المفهرسين وتشتتهم عند إدخال بيانات التسجيلات الببليوجرافية وصياغة المداخل الاستنادية بالتسجيلات، مما يؤثر بالسلب على جودة التسجيلات الببليوجرافية وجودة المداخل الاستنادية، وبالتالي على جودة الفهرس.

7/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات الخبرة في الفهرسة والضبط الاستنادي :

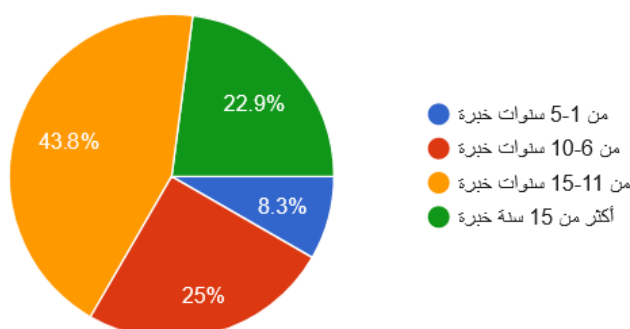
يتضح من الجدول رقم (8) أن نسبة المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية الذين يملكون سنوات خبرة في مجال الفهرسة والضبط الاستنادي ما بين 11-15 سنة، قد

بلغت نسبة 43.8%، يليها نسبة الذين يملكون سنوات خبرة ما بين 6-10 سنوات خبرة بنسبة 25%، بينما بلغت نسبة الذين يملكون سنوات أكثر من 15 سنة خبرة بنسبة 22.9%، في حين جاءت أقل نسبة لصالح من يملكون سنوات خبرة ما بين 1-5 سنوات بنسبة 8.3%.

جدول رقم (8) سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات الخبرة في الفهرسة والضبط الاستنادي

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
43.8%	42	15-11 سنوات خبرة
25%	24	10-6 سنوات خبرة
22.9%	22	أكثر من 15 سنة خبرة
8.3%	8	5-1 سنوات خبرة
100%	96	المجموع

سنوات خبرة العمل في الفهرسة والضبط الاستنادي



شكل رقم (8) سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات الخبرة في الفهرسة والضبط الاستنادي

وتشير النسب السابقة أن أغلب المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكاتبات الجامعات المصرية من المفترض أنهم يملكون سنوات خبرة كافية في مجال الفهرسة والضبط الاستنادي، تجعلهم قادرين على القيام بعمليات الفهرسة والضبط الاستنادي للمداخل بالتسجيلات الببليوجرافية بكفاءة عالية، لأن سنوات خبرتهم في المجال تعدت السنوات العشر.

8/1/3 سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات خبرة العمل على نظام المستقبل :

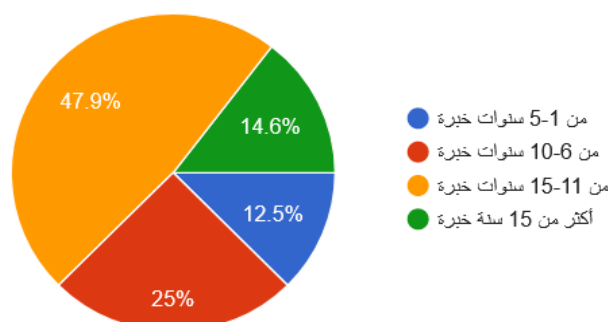
يتضح من الجدول رقم (9) أن نسبة المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكاتبات الجامعات المصرية الذين يملكون سنوات خبرة عمل على نظام المستقبل ما بين 15-11 سنة هي 47.9%، يليها نسبة الذين يملكون سنوات خبرة ما بين 6-10 سنوات بنسبة 25%، بينما بلغت نسبة الذين يملكون

سنوات أكثر من 15 سنة خبرة بنسبة 14.6%، في حين جاءت أقل نسبة لصالح من يملكون سنوات خبرة ما بين 1-5 سنوات بنسبة 12.5%.

جدول رقم (9) سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات خبرة العمل على نظام المستقبل

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
47.9%	46	15-11 سنوات خبرة
25%	24	10-6 سنوات خبرة
14.6%	14	أكثر من 15 سنة خبرة
12.5%	12	5-1 سنوات خبرة
100%	96	المجموع

سنوات خبرة العمل على نظام المستقبل



شكل رقم (9) سمات القوى البشرية وفقاً لسنوات خبرة العمل على نظام المستقبل

والنتائج السابقة تدل على تقارب مدة خبرة المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية في مجال الفهرسة والضبط الاستنادي مع مدة خبرتهم في العمل على نظام المستقبل، وهذا معناه أن أغلب المفهرسين اكتسبوا خبراتهم في مجال الفهرسة من خلال عملهم فقط على نظام المستقبل، أي: تنقصهم خبرات ومهارات العمل في أكثر مشروع، والتعامل مع أكثر من نظام آلي، مما قد يؤثر بالسلب على مهاراتهم ومعارفهم، وهو ما يتم تفصيله فيما يلي.

2/3 الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية :

مما لا شك فيه أن الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية يعد من الضروريات اللازمة في مكتباتنا العربية، وذلك لمساعدة المستفيدين من المكتبة في الوصول إلى مصادر المعلومات التي يحتاجونها، وتحديد موقعها على أرفف المكتبة بشكل سهل وسريع، وذلك لما يكتنف أسماء الأشخاص العربية من مشكلات تجعلها بحاجة إلى الضبط الاستنادي،

- ولعل من أبرز الصعوبات التي تواجه المفهرسين عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية ما يلي :
- وجود الشخص أحياناً بالاسم الحقيقي، وأحياناً أخرى بالاسم المستعار، مثال: عائشة عبدالرحمن / بنت الشاطئ.
 - وجود الشخص أحياناً بالاسم الكامل له، وأحياناً أخرى بالاسم مختصر.
 - هناك الكثير من الأسماء العربية المتشابهة نتيجة كثرة استخدام الأسماء ذات الصبغة الإسلامية، والتي لابد من التمييز بينها، مثال: محمد وأحمد وعبدالرحمن.
 - بعض النساء تستخدم اسمها قبل الزواج، وبعد الزواج تستخدم اسم عائلة زوجها، مثال: جيهان صفوت رؤوف / جيهان السادات.
 - الأسماء العربية القديمة بها أكثر من عنصر- يصلح أن يكون مدخلا، فهم في الغالب لا يعرفون بأسمائهم الشخصية؛ بل يعرفون أكثر بعنصر- الشهرة في الاسم كاللقب والكنية والنسبة، ومن الملاحظ عدم اتفاق المصادر المرجعية في تحديد عنصر- الشهرة للأسماء العربية القديمة (إتيم، 1990، ص. 25).

1/2/3 المهارات والمعارف :

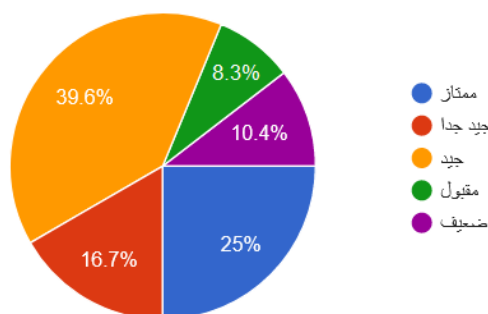
مهارات الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص، هي مهارات يتم اكتسابها من خلال التدريب المستمر على التعامل مع أدوات العمل المخصصة لهذا الغرض في ضوء الاتجاهات الحديثة في مجال الفهرسة والضبط الاستنادي.

وبالنظر إلى الجدول رقم (10)، فقد جاءت نسبة المفهرسين أصحاب المهارات والمعارف متوسطة المستوى في مجال الفهرسة والضبط الاستنادي (جيد) في المرتبة الأولى بنسبة 39.6%، يليها نسبة المفهرسين أصحاب المهارات والمعارف عالية المستوى (ممتاز) بنسبة 25%، في حين جاءت نسبة أصحاب المستوى الضعيف 10.4%.

جدول رقم (10) مهارات العاملين في مجال الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص

النسبة	التكرار	التقدير
39.6%	38	جيد
25%	24	ممتاز
16.7%	16	جيد جدا
10.4%	10	ضعيف
8.3%	8	مقبول

المجموع	96	%100
---------	----	------



شكل رقم (10) مهارات العاملين في مجال الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص

وتدل النسب السابقة أن هناك تفاوت كبيراً في نسب مهارات، ومعارف المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية فيما يتعلق بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، كما أظهرت النتائج أن هناك بعض المفهرسين العاملين بالمشروع لا يملكون أية مهارات ومعارف تتعلق بعملية الضبط الاستنادي، مما يؤثر بالسلب على جودة التسجيلات الببليوجرافية عامة، وجودة المداخل الاستنادية بالتسجيلات الببليوجرافية خاصة.

2/2/3 الدورات التدريبية :

بالنظر إلى التطورات التي حدثت في مجالات المعالجة الفنية لأوعية المعلومات عامة، ومجال الضبط الاستنادي خاصة، سواء بمراجعة بعض القواعد وأدوات العمل وإدخال التعديلات عليها، أو استحداث قواعد وأدوات عمل جديدة، فإنه من الضروري تواصل عمليات التدريب المستمر للمفهرسين، من أجل تنمية مهاراتهم وإكسابهم مهارات جديدة تمكنهم من مواكبة التغيرات والتطورات التي طرأت في المجال.

وبناءً على ما تقدم، كان من الضروري التعرف على المهارات التدريبية في مجال الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، والحاصل عليها المفهرسون العاملون بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

- الالتحاق بالدورات التدريبية.
- أماكن الحصول على الدورات التدريبية.
- تاريخ الدورات التدريبية.
- كفاية الدورات التدريبية وتغطيتها للتطورات الحديثة في المجال.

1/2/2/3 الالتحاق بالدورات التدريبية :

بالنظر إلى الجدول رقم (11) فنسبة المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية الذين لم يلتحقوا بأية دورات تدريبية في الضبط الاستنادي للأسماء العربية هي الأعلى، وبلغت نسبتهم 68.8%، بينما بلغت نسبة المفهرسين الذين التحقوا بالدورات التدريبية في الضبط الاستنادي للأسماء العربية نسبة 31.2%.

جدول رقم (11) الالتحاق بالدورات التدريبية في الضبط الاستنادي للأسماء العربية

النسبة	التكرار	التدريب
68.8%	66	(لا) لم يلتحق بدورات تدريبية
31.2%	30	(نعم) التحق بدورات تدريبية
100%	96	المجموع

وبلاحظ من النسب السابقة أن هناك قصورا واضحا من الناحية التدريبية للمفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، لأن هناك نسبة كبيرة من المفهرسين لم تتلق أي نوع من أنواع التدريب على عملية الضبط الاستنادي، والذي من المفترض أن يكون جميع العاملين بالمشروع قد التحقوا بدورات تدريبية وهو لم يحدث، وكانت نسب الحاصلين على الدورات التدريبية قليلة، مقارنة بنسبة الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية، فكيف يقوم المفهرسون بالضبط الاستنادي على نظام المستقبل بدون تدريب على ذلك، وبالتالي يكون لذلك تأثير سلبي على جودة عملية الضبط الاستنادي وصياغة المداخل.

وبناءً على ما تقدم، فهناك حاجة إلى مزيد من التدريب على عملية الضبط الاستنادي لجميع المفهرسين العاملين بالمشروع، والتي سوف تساعدهم بشكل كبير في تنمية مهاراتهم المهنية والارتفاع بمستوى قدراتهم الفنية للقيام بعملية الضبط الاستنادي، وتحقيق مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية على أكمل وجه.

2/2/2/3 أماكن الحصول على الدورات التدريبية :

يتضح من بيانات الجدول رقم (12) أن الدورات التدريبية الحاصل عليها المفهرسون للتدريب على عمليات الفهرسة والضبط الاستنادي، تتم على مستوى المجلس الأعلى للجامعات هي الأعلى بنسبة 60%، كما أشارت نسبة 27% من العاملين إلى الدورات التدريبية التي حصلوا عليها، كانت داخل كل جامعة، وأخيرا تأتي نسبة الدورات التدريبية الحاصل عليها المفهرسون من خلال جهات ومراكز تدريب أخرى بنسبة 13%.

جدول رقم (12) أماكن الدورات التدريبية

النسبة	التكرار	التدريب
60%	18	دورات تدريبية على مستوى المجلس الأعلى للجامعات.
27%	8	دورات تدريبية على مستوى الجامعة.

دورات تدريبية على مستوى جهات ومراكز تدريب أخرى.	4	13%
المجموع	30	100%



شكل رقم (11) أماكن الدورات التدريبية

ومن الملاحظ اختلاف أماكن الدورات التدريبية الحاصل عليها المفهرسون العاملون بمشروع المفهرس الموحد لاتحاد مكنتات الجامعات المصرية، وهذا يدل على اختلاف الأساليب التدريبية وطريقة الشرح، مما قد يؤثر سلبًا على عملية الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الأشخاص العربية، نظرًا لاختلاف الممارسات واختلاف أدوات العمل، لذلك يجب أن تكون الجهة المسؤولة والقائمة على عملية التدريب على أعمال الفهرسة والضبط الاستنادي بالفهرس على مستوى جميع الجامعات المصرية واحدة ومركزة، كي يتحقق التوحيد على مستوى المعايير والممارسات.

3/2/2/3 تاريخ الدورات التدريبية :

جدول رقم (13) تاريخ الدورات التدريبية

التاريخ	التكرار	النسبة
2009	4	13.4%
2012	3	10%
2013	2	6.6%
2016	2	6.6%
2019	2	6.6%
2022	3	10%
المجموع	16	53.2%

يتبين من الجدول رقم (13) أن المفهرسين الذين أجابوا على هذا السؤال بلغ عددهم (16) مفهرسًا بنسبة 53.2% من إجمالي عدد (30) مفهرسًا حصلوا على دورات تدريبية، ونسبة الدورات التدريبية في آخر ثلاث سنوات من 2019 حتى 2022 وصلت إلى حوالي 17%، في مقابل الدورات التدريبية من عام 2009 حتى 2016 وصلت إلى نسبة 36.6%.



شكل رقم (12) تاريخ الدورات التدريبية

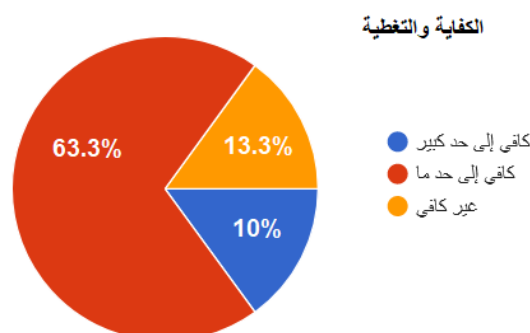
ويدل ذلك أن الدورات التدريبية ترجع لفترات زمنية قديمة بعض الشيء مقارنة بالتطورات التي حدثت في المجال، مما يعني احتياج المفهرسين لمزيد من الدورات التدريبية الحديثة والمتخصصة في مجالات الضبط الببليوجرافي والاستنادي عامة، ومجال الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص خاصة.

4/2/2/3 كفاية الدورات التدريبية وتغطيتها للتطورات الحديثة في المجال :

يوضح الجدول رقم (14) أن المفهرسين الذين أجابوا على هذا السؤال بلغ عددهم (26) مفهرسًا بنسبة 86.6% من إجمالي عدد (30) مفهرسًا حصلوا على دورات تدريبية، والنسبة الأكبر من المفهرسين يرون أن الدورات التدريبية كافية إلى حد ما، لتغطية عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، وبلغت نسبتهم 63.3%، في حين هناك نسبة 13.3% يرون أن الدورات التدريبية غير كافية لتغطية التطورات الحديثة في مجال الضبط الاستنادي، أما المفهرسون الذين يرون أنها كافية إلى حد كبير، فكانت نسبتهم 10%.

جدول رقم (14) مدى كفاية الدورات التدريبية

النسبة	التكرار	التغطية
63.3%	19	كاف إلى حد ما .
13.3%	4	غير كاف.
10%	3	كاف إلى حد كبير.
86.6%	26	المجموع



شكل رقم (13) مدى كفاية الدورات التدريبية

ومن الملاحظ أن الدورات التدريبية التي حصل عليها المفهرسون العاملون بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكنتات الجامعات المصرية غير كافية، كي يستطيعوا إنجاز مهام الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس على الشكل الأمثل، وكما ينبغي أن يكون، ومن ناحية أخرى فهي غير كافية لتغطية التطورات الحديثة الحاصلة في مجال الضبط الاستنادي.

3/2/3 إجراءات الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية :

تعد المكتبات الجامعية من أكثر أنواع المكتبات التي تهتم بعملية الضبط الاستنادي وتحقيق مداخل الاسم العربي، وذلك لعدة أسباب أبرزها :

- النسبة الكبيرة من العاملين بهذه المكتبات من المتخصصين في مجال المكتبات، وبالتالي لديهم خلفية علمية حول مجال الضبط الاستنادي وأهميته.
- توافر أدوات العمل الاستنادي اللازمة للقيام بعملية الضبط الاستنادي، نظرًا لوجود الميزانيات التي تسهل شراء مثل هذه الأدوات.
- كبر حجم مجموعات المكتبات الجامعية مقارنة بالمكتبات الأخرى.
- احتياج المستفيدين من المكتبات الجامعية إلى البحث الدقيق للوصول إلى مصادر المعلومات المطلوبة (التفهن، 2004، ص. 228).

وبناءً على ما تقدم، ينبغي استعراض الإجراءات التي تتم من جانب المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكنتات الجامعات المصرية عند التعامل مع مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، ويتحقق ذلك من خلال التعرف على العناصر التالية:

- القيام بالضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية.
- كيفية صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.
- قواعد صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.
- مصادر صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.

1/3/2/3 القيام بالضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية :

توضح نتائج الجدول رقم (15) أن نسبة المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكنتات الجامعات المصرية الذين لا يقومون بعمليات الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية هي الأكبر، و

بلغت نسبة 56.2%، في مقابل نسبة 43.8% لمن يقومون بعمليات الضبط الاستنادي، وتحقيق مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس.

جدول رقم (15) مدى القيام بالضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

النسبة	التكرار	القيام بالضبط الاستنادي
56.2%	54	لا
43.8%	42	نعم
100%	96	المجموع

وهذا يدل أن أغلب المفهرسين العاملين بالمشروع لا يهتمون بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، وتحقيق وصياغة المداخل بالتسجيلات الببليوجرافية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها: هناك قصور واضح من ناحية تأهيل هؤلاء المفهرسين للقيام بتلك المهمة، إضافة إلى عدم اهتمام القائمين على المشروع بعملية الضبط الاستنادي.

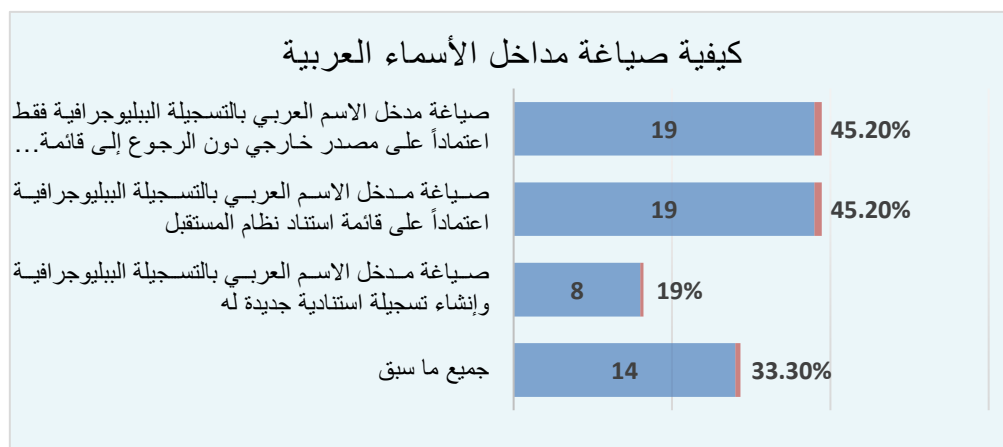
2/3/2/3 كفاءة صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية :

يوضح الجدول رقم (16) كفاءة صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية والوسائل التي يُعتمد عليها في ذلك، وجاءت نسبة من يعتمدون في صياغة مدخل الاسم العربي بالتسجيلة الببليوجرافية على قائمة استناد نظام المستقبل 45.2%، في حين جاءت نسبة من يعتمدون في صياغة مدخل الاسم العربي بالتسجيلة الببليوجرافية على مصدر خارجي مساوية للنسبة السابقة 45.2%، أما نسبة من يقومون بإنشاء تسجيلة استنادية جديدة لمدخل الاسم العربي 19%.

جدول رقم (16) كفاءة صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية

النسبة	التكرار	الإجراء
45.2%	19	صياغة مدخل الاسم العربي بالتسجيلة الببليوجرافية اعتماداً على قائمة استناد نظام المستقبل.
45.2%	19	صياغة مدخل الاسم العربي بالتسجيلة الببليوجرافية فقط اعتماداً على مصدر خارجي دون الرجوع إلى قائمة استناد نظام المستقبل.
19%	8	صياغة مدخل الاسم العربي بالتسجيلة الببليوجرافية وإنشاء تسجيلة استنادية جديدة له.

جميع ما سبق.	14	33.3%
--------------	----	-------



شكل رقم (14) كيفية صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية

ونستنتج من النتائج السابقة أن هناك اختلافاً واضحاً بين المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية حول كيفية صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية والوسائل التي يُعتمد عليها في ذلك، وجاءت النسب متفاوتة بشكل كبير، وهذا مؤشر على عملية صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيليات الببليوجرافية وإنشاء تسجيلية استنادية بالفهرس تتم بشكل شخصي. اعتماداً على ما يمتلكه المفهرس من خبرات ومهارات، مما يؤثر بالسلب على جودة المداخل ويحدث التشتت والتكرار، وبالتالي يفقد الفهرس وظيفته ودوره الأساسي.

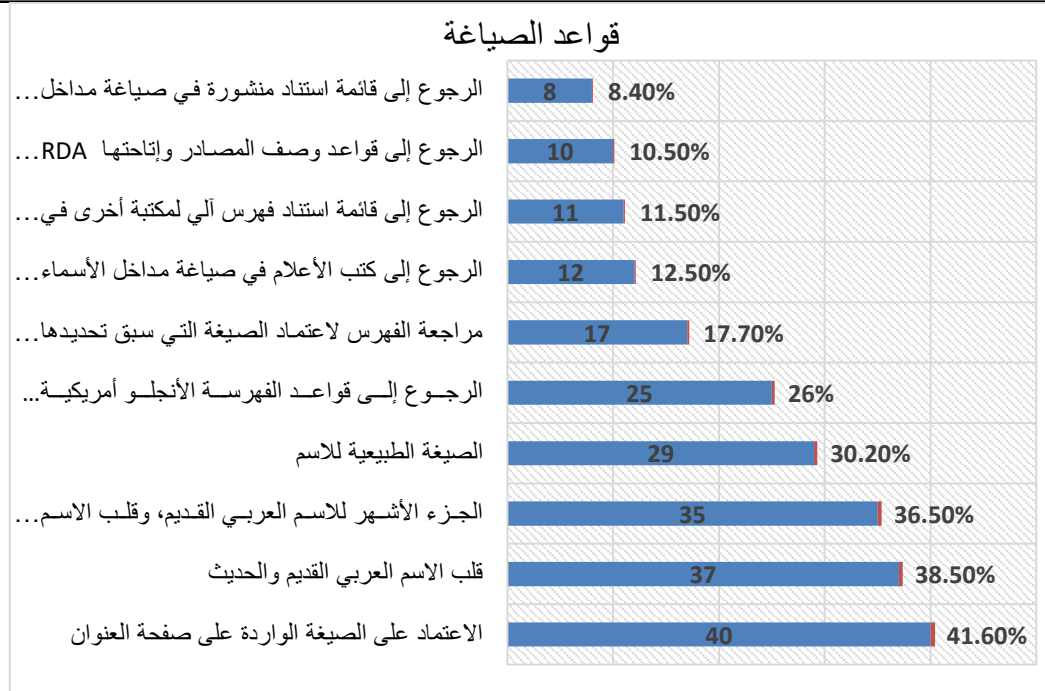
3/3/2/3 قواعد صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية :

بالنظر إلى الجدول رقم (17) فيما يخص قواعد صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، والنسبة الأكبر من المفهرسين يعتمدون على الصيغة الواردة على صفحة العنوان في صياغة مدخل الاسم العربي بنسبة 41.6%، يليها نسبة من يعتمدون على قلب الاسم العربي القديم والحديث بنسبة 38.5%، في حين جاءت نسبة الدخول بالجزء الأشهر للاسم العربي القديم، وقلب الاسم العربي الحديث بنسبة 36.5%، ثم نسبة من يدخلون بالصيغة الطبيعية للاسم 30.2%، إضافة إلى باقي النسب موضحة بالجدول التالي.

جدول رقم (17) قواعد صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

النسبة	التكرار	الإجراء
41.6%	40	الاعتماد على الصيغة الواردة على صفحة العنوان.
38.5%	37	قلب الاسم العربي القديم والحديث.
36.5%	35	الجزء الأشهر للاسم العربي القديم، وقلب الاسم العربي الحديث.

30.2%	29	الصيغة الطبيعية للاسم.
26%	25	الرجوع إلى قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية AACR2 فيما يخص قواعد المدخل.
17.7%	17	مراجعة الفهرس لاعتماد الصيغة التي سبق تحديدها لنفس الاسم.
12.5%	12	الرجوع إلى كتب الأعلام في صياغة مداخل الأسماء العربية القديمة.
11.5%	11	الرجوع إلى قائمة استناد فهرس آلي لمكتبة أخرى في صياغة الأسماء العربية.
10.5%	10	الرجوع إلى قواعد وصف المصادر وإتاحتها RDA فيما يخص قواعد المدخل.
8.4%	8	الرجوع إلى قائمة استناد منشورة في صياغة مداخل الأسماء العربية القديمة.



شكل رقم (15) قواعد صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

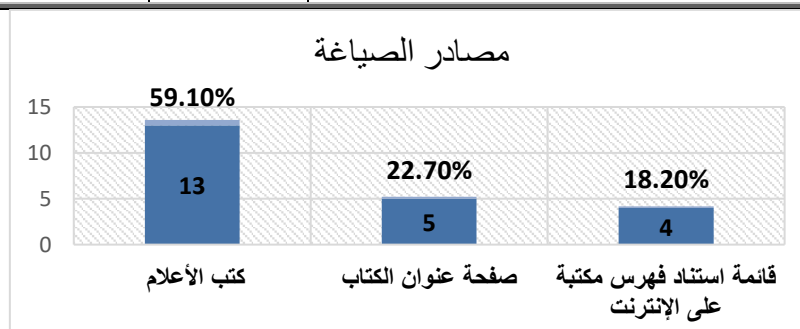
وباستقراء النتائج السابقة يتبين عدم وجود قواعد وممارسات موحدة ومقننة يستند إليها المفسرون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكاتب الجامعات المصرية، وتم التوضيح سالفًا بأن عملية الصياغة تعتمد على الاجتهاد الشخصي- من جانب المفسرين سواء أكانوا يمتلكون الخبرات والمهارات أم لا، دون التقيد بأية قواعد ودون الاعتماد على ملف استنادي موجود بالفعل.

4/3/2/3 مصادر صياغة مداخل أسماء لأشخاص العربية :

يتبين من الجدول رقم (18) أن نسبة المفهرسين الذين يعتمدون على مصادر كتب الأعلام وأبرزها معجم الأعلام للزركلي عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية هي النسبة الأكبر 59.1%، يليها نسبة ما يعتمدون على صفحة عنوان العمل المفهرس كمصدر للصياغة بنسبة 22.7%، وأخيراً نسبة من يعتمدون على فهارس المكتبات على الإنترنت بنسبة 22.9%.

جدول رقم (18) مصادر صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

النسبة	التكرار	المصدر
59.1%	13	كتب الأعلام.
22.7%	5	صفحة عنوان الكتاب.
18.2%	4	قائمة استناد فهرس مكتبة على الإنترنت.
22.9%	22	المجموع

**شكل رقم (16) مصادر صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد**

وبالنظر إلى النتائج السابقة يتبين أن عدد المفهرسين الذين أجابوا على أسئلة هذا العنصر- هم (22) مفهرسا) بنسبة 22.9%، وهي نسبة ضعيفة جداً، ومن الممكن أن تكون مؤشراً على عدم اهتمام المفهرسين بالاعتماد على أي مصدر من مصادر تحقيق مدخل أسماء الأشخاص العربية واكتفائهم بقلب الاسم فقط بصيغته الواردة على صفحة العنوان.

4/2/3 الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية :

الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية هو برهان للمفهرس، فهو دليل ومرجع له عند قيامه بعملية الضبط الاستنادي، كما يجعله يمتلك دليلاً قاطعاً على صحة عمله، والدليل الإرشادي هذا من المفترض أن يصدر عن الهيئة المركزية القائمة على مشروع الفهرس، وهي وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات.

وبناءً عليه، فإنه لابد من التعرف على مدى اعتماد المفهرسين على دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، ومن المسؤول فكرياً عن الدليل الإرشادي، مع توضيح النتائج المترتبة على ذلك، وتأثيرها على عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية على نظام المستقبل، ويتم ذلك من خلال العناصر التالية :

- وجود دليل إرشادي وسياسة مكتوبة.
- المسؤول فكرياً عن الدليل الإرشادي.
- كفاية ووضوح الدليل الإرشادي.

1/4/2/3 وجود دليل إرشادي وسياسة مكتوبة :

يتبين من الجدول رقم (19) أن نسبة إجابات المفهرسين العاملين بالمشروع بعدم وجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية هي الأكبر، ووصلت نسبتهم إلى 66.7%، في المقابل ترى نسبة 33.3% من المفهرسين أنه يوجد دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس.

جدول رقم (19) مدى وجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

وجود الدليل	التكرار	النسبة
لا	64	66.7%
نعم	32	33.3%
المجموع	96	100%

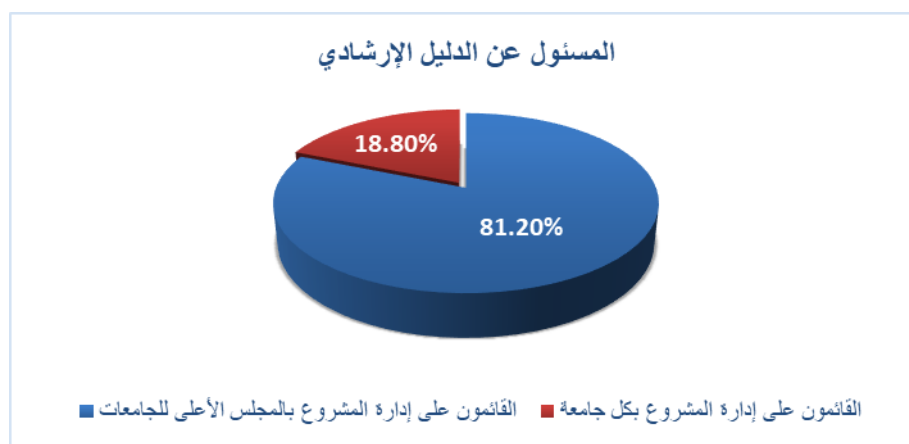
وبالتالي تعتبر نسبة من يؤكدون أن هناك دليلاً إرشادياً للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بمشروع الفهرس ضئيلة، فكيف يعمل المفهرسون دون الاعتماد على دليل إرشادي لهم في ذلك؟ مما يترتب على ذلك عدم توحيد ممارسات العمل عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية وضبطها استنادياً بالتسجيلات الببليوجرافية، وبالتالي يقلل من جودة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية على نظام المستقبل.

2/4/2/3 المسؤول فكرياً عن الدليل الإرشادي :

يتبين من الجدول رقم (20) أن هناك عدد (26) مفهرساً بنسبة 81.2% من إجمالي عدد (32) مفهرساً أقروا بوجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، قد اتفقوا في إجاباتهم أن المسؤول فكرياً عن الدليل الإرشادي هم القائمون على إدارة المشروع بالمجلس الأعلى للجامعات، في حين عدد (6) مفهرسين بنسبة 18.8% يرون أن المسؤول فكرياً عن الدليل الإرشادي هم القائمون على إدارة المشروع بكل جامعة.

جدول رقم (20) المسؤول عن الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

النسبة	التكرار	المسؤول
81.2%	26	القائمون على إدارة المشروع بالمجلس الأعلى للجامعات.
18.8%	6	القائمون على إدارة المشروع بكل جامعة.
100%	32	المجموع



شكل رقم (17) المسؤول عن الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

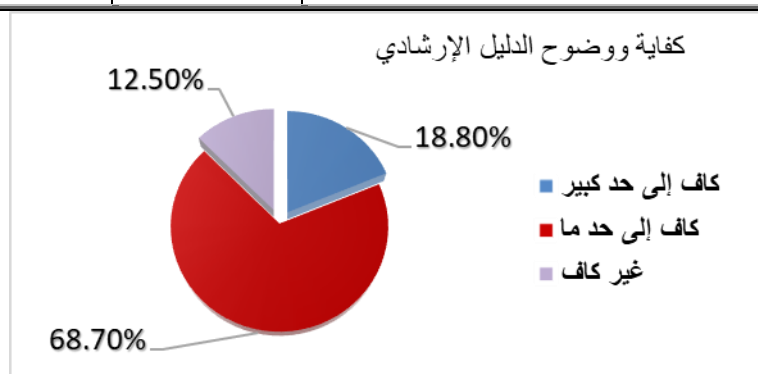
ويدل ذلك أنه من الطبيعي أن تكون الجهة المسؤولة فكرياً عن الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، هي الجهة المركزية المسؤولة عن المشروع (وحدة المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات)، وبالتالي يجب على القائمين على إدارة المشروع بهذه الجهة المركزية وضع آليات ووسائل التواصل المستمر مع مديري المشروع بكل جامعة، ومع جميع العاملين بالمشروع لإيصال آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بعملية الضبط الاستنادي عامة، والضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية خاصة.

3/4/2/3 كفاية ووضوح الدليل الإرشادي :

يوضح الجدول رقم (21) أن هناك عدد (22) مفهرسا بنسبة 68.7% من إجمالي عدد (32) مفهرسا أقروا بوجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، يرون أن هذا الدليل الإرشادي كاف إلى حد ما، بينما بلغت نسبة المفهرسين الذين يرون أن الدليل الإرشادي ممتاز، وكاف إلى حد كبير نسبة 18.8%، في حين هناك أربعة مفهرسين بنسبة 12.5% يرون أن الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية غير كاف، وبحاجة إلى مزيد من الإضافة والتحديث.

جدول رقم (21) كفاية ووضوح الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

النسبة	التكرار	الكفاية
68.7%	22	كافي إلى حد ما.
18.8%	6	كافي إلى حد كبير.
12.5%	4	غير كاف.
100%	32	المجموع



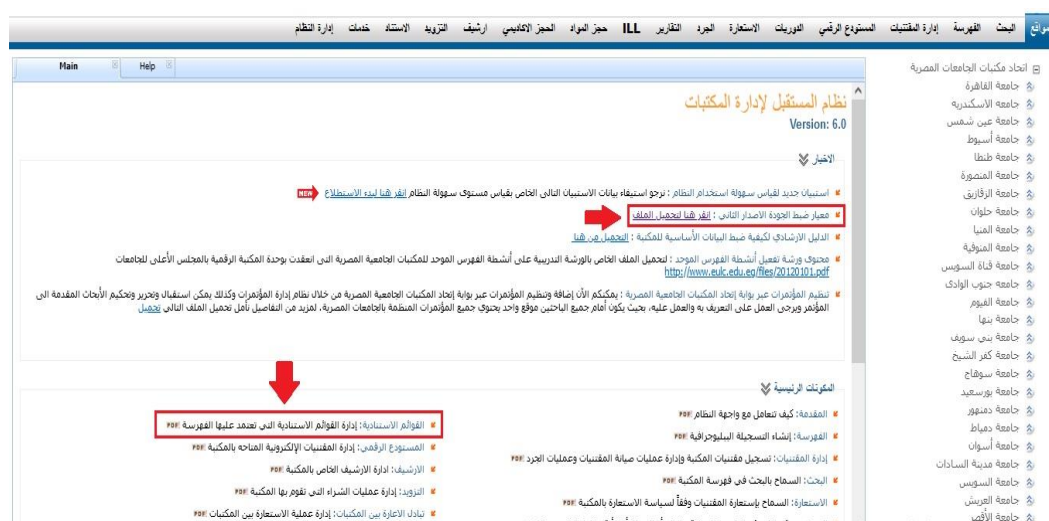
شكل رقم (18) كفاية ووضوح الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية

وهذا يدل - كما يوضح الشكل السابق - أن هناك نسبة كبيرة من المفهرسين الذين أقرروا بوجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، لا يرضون عن هذا الدليل الإرشادي، ويرون أنه بحاجة إلى مزيد من الإضافة والتحديث وفقاً للتطورات الحديثة التي طرأت على قواعد ومعايير الضبط الاستنادي.

وبناءً على ما تقدم فيما يخص الدليل الإرشادي للضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية على نظام المستقبل، نستطيع أن نؤكد من خلال الإجابات السابقة، ومن خلال العمل كأحد العاملين بوحدة المكتبة الرقمية جامعة بنها وعضو فريق عمل مشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية بجامعة بنها، أنه لا يوجد دليل إرشادي للضبط الاستنادي للمداخل والتسجيلات الاستنادية بالفهرس عامة، والضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص خاصة، وأن الدليل الإرشادي الوحيد المتاح على نظام المستقبل⁽²⁾ هو معيار جودة، ودليل إرشادي للتسجيلات الببليوجرافية وفق آخر تحديث عام 2010، إضافة إلى ملف القوائم الاستنادية المتاح على نظام المستقبل⁽³⁾ ما هو إلا ملف يشتمل على نبذة عن عناصر وحقوق تسجيلية مارك 21 الاستنادية، وكيفية إنشاء تسجيلية استنادية على النظام الفرعي للاستناد بنظام المستقبل وفق آخر تحديث عام 2018، ولا يمكن أن يطلق عليه مسمى دليل إرشادي يوضح قواعد ومعايير الضبط الاستنادي والممارسات الخاصة بصياغة المداخل الاستنادية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس.

² http://srv1.eulc.edu.eg/eulc_v5/QC_final.pdf

³ srv1.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/help/PDF/91-authority.pdf



شكل رقم (19) شاشة تحميل معيار ضبط الجودة وأدلة العمل من على نظام المستقبل

5/2/3 مشكلات صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية :

من خلال محاولة فهم وتحليل نوعية المشكلات والمعوقات التي تواجه المفهرسين عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية، يتم التعرف على مدى تأثيرها على عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية على نظام المستقبل، ومن ثم الوصول إلى حلول مقترحة يمكن من خلالها التغلب على تلك المشكلات.

لذلك تم حصر العديد من المشكلات والمعوقات المتعلقة بعملية الضبط الاستنادي عامة، والمتعلقة بالضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية خاصة، وجعلها تحت بصرة المفهرسين لكي يقوموا بتحديد المشكلات والمعوقات التي تواجههم عند القيام بعملية الضبط الاستنادي على نظام المستقبل، وذلك لكي يتمكن من وضع الحلول المقترحة للتغلب على تلك المعوقات.

ويوضح الجدول رقم (22) نسب كل مشكلة من المشكلات التي تواجه المفهرسين عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، فعلى سبيل المثال: جاءت أكبر نسبة لمشكلة تكرار اسم المؤلف الواحد بأكثر من شكل بالفهرس بنسبة 52%، يليها نسبة جميع المشكلات والمعوقات التي تم حصرها (جميع ما سبق) بنسبة 47.9%، ثم نسبة مشكلة تشابه أسماء المؤلفين العرب بنسبة 30.2%، أما باقي نسب المشكلات والمعوقات الأخرى بالجدول.

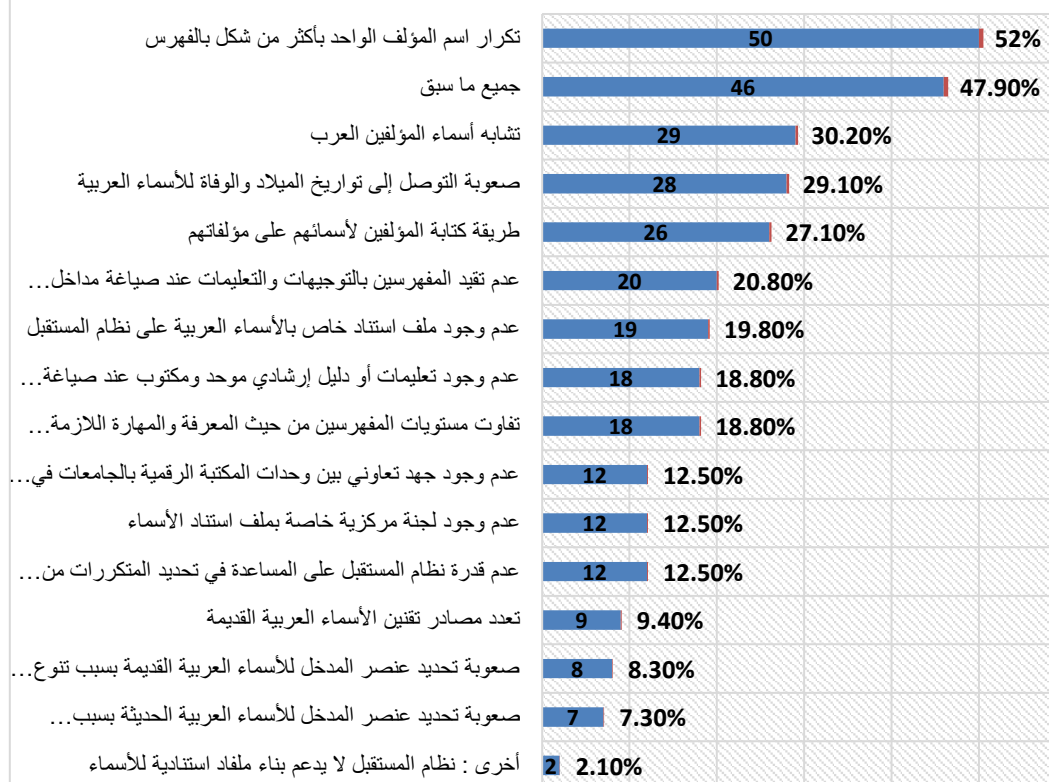
ونستنتج من ذلك أن كم المعوقات والمشكلات التي تواجه المفهرسين عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية كبيرة جدًا، مما يؤثر بالسلب على جودة عملية الضبط الببليوجرافي والاستنادي على نظام المستقبل، وبالتالي، فإننا بحاجة ماسة إلى الإسراع في وضع خطة لعملية الضبط الاستنادي لمداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس، نستطيع من خلالها وضع الحلول المقترحة للتغلب على تلك المشكلات.

جدول رقم (22) مشكلات صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

النسبة	التكرار	المشكلة
--------	---------	---------

52%	50	تكرار اسم المؤلف الواحد بأكثر من شكل بالفهرس.
30.2%	29	تشابه أسماء المؤلفين العرب.
29.1%	28	صعوبة التوصل إلى تواريخ الميلاد والوفاة للأسماء العربية.
27.1%	26	طريقة كتابة المؤلفين لأسمائهم على مؤلفاتهم.
20.8%	20	عدم تقيد المفهرسين بالتوجيهات والتعليمات عند صياغة مداخل الأسماء العربية.
19.8%	19	عدم وجود ملف استناد خاص بالأسماء العربية على نظام المستقبل.
18.8%	18	تفاوت مستويات المفهرسين من حيث المعرفة والمهارة اللازمة للضبط الاستنادي.
18.8%	18	عدم وجود تعليمات أو دليل إرشادي موحد ومكتوب عند صياغة مداخل الأسماء العربية.
12.5%	12	عدم قدرة نظام المستقبل على المساعدة في تحديد المتكررات من الأسماء.
12.5%	12	عدم وجود لجنة مركزية خاصة بملف استناد الأسماء.
12.5%	12	عدم وجود جهد تعاوني بين وحدات المكتبة الرقمية بالجامعات.
9.4%	9	تعدد مصادر تقنين الأسماء العربية القديمة.
8.3%	8	صعوبة تحديد عنصر المدخل للأسماء العربية القديمة بسبب تنوع المصادر.
7.3%	7	صعوبة تحديد عنصر مدخل الأسماء العربية الحديثة بسبب غياب المصادر.
47.9%	46	جميع ما سبق.
2.1%	2	أخرى : نظام المستقبل لا يدعم بناء ملفات استنادية للأسماء.

مشكلات صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية



شكل رقم (20) مشكلات صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

6/2/3 مشكلات عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية :

عدم الاعتماد على ملف استنادي لضبط أسماء الأشخاص العربية استناديًا، واختيار المداخل الصحيحة والمقننة منه يولد العديد من المشكلات منها :

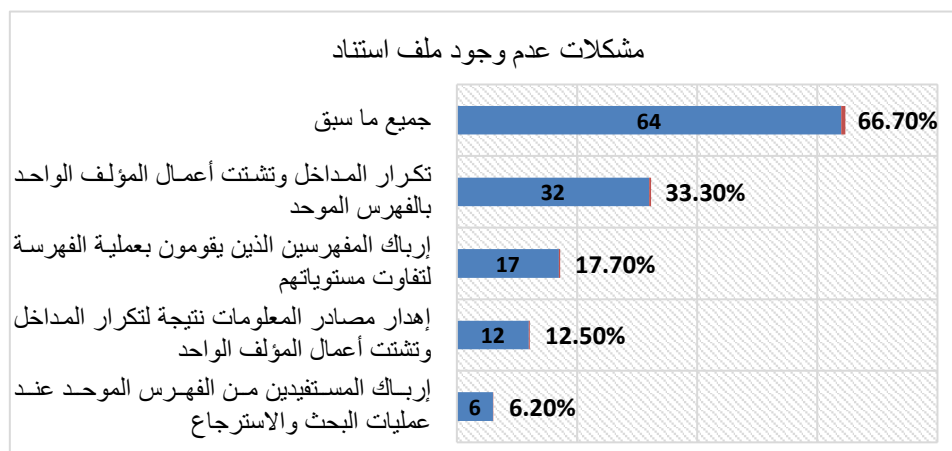
- تكرار المداخل وتشتت أعمال المؤلف الواحد، وهذا راجع بشكل كبير إلى الاعتماد في صياغة مدخل الاسم العربي على صفحة العنوان، والتي تختلف من مطبوع لآخر، ومما لا شك فيه أن ذلك يسبب التشتت وتعدد المداخل.
- إهدار مصادر المعلومات نتيجة لتكرار المداخل وتشتت أعمال المؤلف الواحد.
- إرباك المفهرسين الذين يقومون بعملية الفهرسة لعدم تقيدهم بملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية، مما يصعب على البعض منهم اختيار المدخل الصحيح للمؤلف نتيجة تفاوت مستوياتهم الفنية، وعدم قدرة البعض على التعامل مع كتب التراث وطرق فهرستها وتحقيق مداخل مؤلفيها.
- إرباك المستفيدين من الفهرس عند عمليات البحث والاسترجاع نتيجة لتكرار المداخل، وتشتت أعمال المؤلف الواحد.

ويشير الجدول رقم (23) إلى اتفاق أغلب المفهرسين بأن جميع المشكلات السابقة ذكرها، قد حدثت بالفعل نتيجة عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكنتبات الجامعات المصرية، وبلغت نسبة جميع من اتفق على ذلك نسبة 66.7%، يليها نسبة مشكلة تكرار المداخل

وتشتت أعمال المؤلف الواحد بالفهرس بنسبة 33.3%، ثم نسب باقي المشكلات التي حدثت كما هو موضح بنتائج الجدول التالي.

جدول رقم (23) مشكلات عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

النسبة	التكرار	المشكلة
33.3%	32	تكرار المداخل وتشتت أعمال المؤلف الواحد بالفهرس الموحد.
17.7%	17	إرباك المفهرسين الذين يقومون بعملية الفهرسة لتفاوت مستوياتهم.
12.5%	12	إهدار مصادر المعلومات نتيجة لتكرار المداخل وتشتت أعمال المؤلف الواحد.
6.2%	6	إرباك المستخدمين من الفهرس الموحد عند عمليات البحث والاسترجاع.
66.7%	64	جميع ما سبق.



شكل رقم (21) مشكلات عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

وباستقراء النتائج السابقة، تبين أن عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية نتج عنه جميع هذه المشكلات، فعدم التقيد بملف استنادي عند عملية الفهرسة أدى إلى تكرار المداخل، وتشتت أعمال المؤلف الواحد في الفهرس، مما ترتب عليه إهدار مصادر المعلومات في الفهرس وإرباك المفهرسين العاملين في المشروع، إضافة إلى إرباك المستخدمين من الفهرس عند عمليات البحث، وصعوبة وصولهم لبعض الأسماء لعدم وجود قواعد ثابتة لمعالجة الأسماء العربية.

3/3 مقترحات التطوير :

استنادًا لما سبق وبناءً على حاجة أسماء الأشخاص العربية للضبط الاستنادي لما يكتنفها من مشكلات تم ذكرها سابقًا، كان لابد من التعرف على آراء ومقترحات المفهرسين العاملين بمشروع الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية من أجل النهوض بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس، وبالتالي تحسين جودة المداخل بالتسجيلات الببليوجرافية.

ويمكن أن نلخص مقترحات النهوض بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس مع واقع العمل الميداني في ضوء الخطوات التالية :

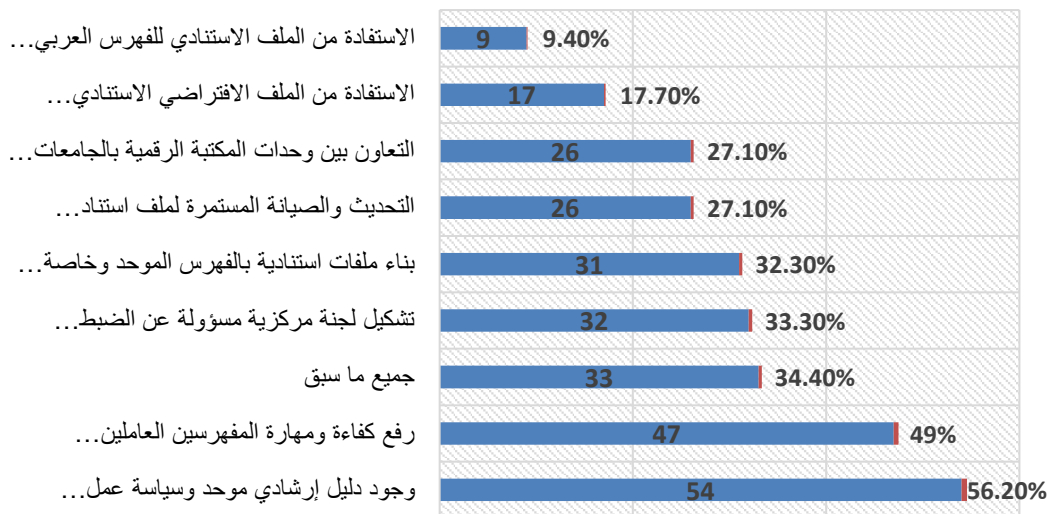
- تشكيل فريق عمل يكون مسؤولاً عن الضبط الاستنادي وصياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالفهرس.
 - إعداد دليل إرشادي موحد وسياسة عمل مكتوبة تشمل جميع إجراءات العمل الاستنادي عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.
 - التعاون والتنسيق مع وحدة المكتبة الرقمية بكل جامعة فيما يتعلق بوضع آليات الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، ووضع خطط تدريب المفهرسين.
 - رفع كفاءة ومهارة المفهرسين بتنظيم الدورات التدريبية في مجال الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية.
 - الاستفادة من الملف الاستنادي للفهرس العربي الموحد عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.
 - الاستفادة من الملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية.
 - بناء ملف استنادي خاص بأسماء الأشخاص العربية بالفهرس.
 - التحديث والصيانة المستمرة للملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية.
- ويوضح الجدول رقم (24) نسبة كل مقترح من مقترحات تطوير عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وجاءت أعلى نسبة إجابة لمقترح وجود دليل إرشادي موحد وسياسة عمل مكتوبة عند صياغة مداخل الأسماء العربية القديمة والحديثة بنسبة 56.2%، يليها نسبة مقترح رفع كفاءة المفهرسين من خلال دورات تدريبية متخصصة بنسبة 49%، وفيما يخص نسب المقترحات الأخرى فهي موضحة بالجدول.

جدول رقم (24) مقترحات تطوير عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

النسبة	التكرار	مقترحات التطوير
56.2%	54	وجود دليل إرشادي موحد وسياسة عمل مكتوبة عند صياغة مداخل الأسماء العربية القديمة والحديثة.
49%	47	رفع كفاءة ومهارة المفهرسين العاملين بوحدة المكتبة الرقمية بالجامعات المصرية بالتدريب المستمر على الاتجاهات الحديث في مجال الضبط الاستنادي وبخاصة لأسماء العربية.
33.3%	32	تشكيل لجنة مركزية مسؤولة عن الضبط الاستنادي وصياغة مداخل الأسماء العربية.

32.3%	31	بناء ملفات استنادية بالفهرس الموحد وخاصة ملف استناد الأسماء العربية.
27.1%	26	التحديث والصيانة المستمرة لملف استناد الأسماء العربية بالفهرس الموحد للقضاء على التكرارات.
27.1%	26	التعاون بين وحدات المكتبة الرقمية بالجامعات المشتركة في الفهرس الموحد فيما يتعلق بوضع آليات الضبط الاستنادي للأسماء العربية.
17.7%	17	الاستفادة من الملف الاستنادي الدولي الافتراضي VIAF عند صياغة مداخل الأسماء العربية.
9.4%	9	الاستفادة من الملف الاستنادي للفهرس العربي الموحد عند صياغة مداخل الأسماء العربية.
34.4%	33	جميع ما سبق.

مقترحات التطوير



شكل رقم (22) مقترحات تطوير عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد

وتشير النتائج السابقة إلى أهمية جميع المقترحات -السابق ذكرها- من أجل النهوض بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكاتب الجامعات المصرية، بداية من تشكيل فريق عمل مركزي يكون مسؤولاً عن العملية ووضع السياسات، وإعداد دليل إرشادي يشمل كامل إجراءات عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، مروراً بالتنسيق مع وحدة المكتبة الرقمية بكل جامعة لوضع آليات التعاون وتوحيد الممارسات، ثم بعد ذلك تدريب المفهرسين الذين يعملون في المشروع من أجل رفع كفاءتهم وقدراتهم على القيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، يلي ذلك البدء الفعلي في إنشاء الملف الاستنادي بناءً على السياسات التي وضعت، وأخيراً التحديث والصيانة المستمرة للملف من

أجل القضاء على التكرارات وضمان توحيد الممارسات، جميع هذه الإجراءات في النهاية تجعلنا نحقق الغرض والهدف المنشود من الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، وهو بناء نقاط وصول قوية في الفهرس، يتحقق من خلالها دقة نتائج البحث، مما يمكن المستفيد من الفهرس من البحث والاسترجاع بكل سهولة.

رابعاً : نتائج الدراسة وتوصياتها :

1/4 نتائج الدراسة :

بناءً على ما تم عرضه من نتائج رصد واقع عملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكاتب الجامعات المصرية، فقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج، سيتم عرضها فيما يلي في شكل إجابة على تساؤلات الدراسة :

1) ما القواعد والآليات المستخدمة عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد لاتحاد مكاتب الجامعات المصرية؟

- عدم وجود سياسات وإجراءات وممارسات موحدة ومقننة يستند إليها المفهرسون عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس الموحد، لأن عملية الصياغة تعتمد على الاجتهاد الشخصي- من جانب المفهرسين سواء أكانوا يمتلكون الخبرات والمهارات أم لا، دون التقييد بأية قواعد ودون الاعتماد على ملف استنادي موجود بالفعل.
- لا توجد مصادر محددة يعتمد عليها المفهرسون عند تحقيق وصياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، واكتفائهم بقلب الاسم فقط على حسب الصيغة الواردة على صفحة العنوان.
- عدم وجود دليل إرشادي للضبط الاستنادي عامة، والضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية خاصة، وإنما الدليل الإرشادي متاح على نظام المستقبل هو معيار جودة ودليل إرشادي للتسجيلات الببليوجرافية وفق آخر تحديث عام 2010، وأيضاً ملف القوائم الاستنادية المتاحة على نظام المستقبل ما هو إلا ملف يشتمل على نبذة عن عناصر وحقول تسجيلية مارك 21 الاستنادية، وكيفية إنشاء تسجيلية استنادية على النظام الفرعي للاستناد بنظام المستقبل وفق آخر تحديث عام 2018، ولا يمكن أن يطلق عليه مسمى دليل إرشادي يوضح قواعد ومعايير الضبط الاستنادي والممارسات الخاصة بصياغة المداخل الاستنادية بالتسجيلات الببليوجرافية بالفهرس.
- إنشاء التسجيلات الاستنادية لمداخل أسماء الأشخاص العربية المرتبطة بالتسجيلات الببليوجرافية على نظام المستقبل يتم بشكل اجتهادي من جانب المفهرس، اعتماداً على ما يملك من خبرات ومهارات، أي: تتوقف على قدرة المفهرس على القيام بذلك، مما يعني اختلاف الكيفية والوسائل التي يُعتمد عليها عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية، وبالتالي يكون لذلك أثره السلبي على جودة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية.
- هناك الكثير من المشكلات والمعوقات التي تواجه المفهرسين عند صياغة مداخل أسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية، أبرزها تكرار اسم المؤلف الواحد بأكثر من شكل بالفهرس، وتشابه الكثير من أسماء الأشخاص العربية، وصعوبة تحديد التواريخ المصاحبة للاسم.

(2) ما الإمكانيات الفنية للمفهرسين العاملين بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية للقيام بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية؟

- يعاني العديد من المفهرسين العاملين بالفهرس من قصور في عمليات التأهيل والتدريب فيما يخص عمليات الضبط الاستنادي وفق الاتجاهات الحديثة في المجال، لأن أغلبهم لا يمكنهم القيام بمهام الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بمشروع الفهرس بالشكل الأمثل وكما ينبغي أن يكون.
- أغلب المفهرسين العاملين بالفهرس لا يهتمون بعملية الضبط الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، وتحقيق وصياغة المداخل بالتسجيلات الببليوجرافية، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها عدم درايتهم بأهمية الضبط الاستنادي للمداخل، إضافة إلى عدم اهتمام القائمين على المشروع بعملية الضبط الاستنادي.

(3) ما المشكلات التي نتجت عن عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟

- نتج عن عدم وجود ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية العديد من المشكلات لعل أبرزها:
 - افتقاد أغلب المداخل الاستنادية لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية للمعيارية والتقنين.
 - عدم اكتمال بيانات حقول المداخل الاستنادية لأسماء الأشخاص العربية بالتسجيلات الببليوجرافية.
 - هناك حوالي 25% من التسجيلات الببليوجرافية التي تم تحليلها غير موجود بها المدخل الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية، وجاءت النسبة الأكبر منها من نصيب المدخل الإضافي بالموضوع-اسم شخص 600.
 - النسبة الأكبر من المداخل الاستنادية التي تم تحليلها لا تشتمل على التواريخ المصاحبة للاسم بنسبة 80%.
 - وجود الكثير من الأخطاء اللغوية وأخطاء الكتابة وعلامات الترقيم والمسافات الطباعية.
 - تكرار المداخل وتشتت أعمال المؤلف الواحد.
 - وضع اسم أكثر من شخص بحقل استنادي واحد.
 - مشكلة صياغة الأسماء المستعارة وتشتت الأعمال تحت الاسم الحقيقي والاسم المستعار.
 - اختيار المداخل بشكل خاطئ في حالة تشابه أسماء الأشخاص العربية.
- مما ترتب عليه إهدار مصادر المعلومات في الفهرس، وإرباك المفهرسين العاملين في المشروع، إضافة إلى إرباك المستفيدين من الفهرس عند عمليات البحث والاسترجاع وصعوبة وصولهم لبعض الأسماء لعدم وجود قواعد ثابتة لمعالجة أسماء الأشخاص العربية.

(4) ما متطلبات إنشاء ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية؟

- عملية بناء الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية ليست بالعمل السهل، فهو عمل ضخم ومكلف ومستمر ويتطلب توافر المقومات والإمكانات الفنية والبشرية والمادية، ويجب أن يوضع في الاعتبار مجموعة من العوامل عند القيام بعملية التخطيط لإنشاء الملف كما هو موضح تفصيلًا بالخطة المقترحة.
- تُقدم التكنولوجيات الحديثة تيسيرات كبيرة لإنشاء ملف استنادي لأسماء الأشخاص العربية، ومن بينها ضرورة الاستفادة مما تقدمه النظم الآلية في المكتبات من إمكانات تساعد في عمليات الإنشاء والصيانة وتبادل البيانات الببليوجرافية والاستنادية، وأيضًا إمكانات البحث والاسترجاع من خلال الفهارس على الإنترنت، وما استتبع ذلك من زيادة فرص التعاون المختلفة بين المكتبات ومرافق المعلومات الببليوجرافية.

2/4 توصيات الدراسة :

- نظرًا لأهمية الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية وما سيحققه من فوائد وميزات عديدة، توصي الدراسة بما يلي :
1. ضرورة التعاون والتنسيق مع هيئات ومؤسسات عربية معنية ممن تتوافر لديهم الخبرات والتجارب السابقة في العمل الاستنادي مثل الفهرس العربي الموحد ومكتبة الإسكندرية، من أجل الاستفادة من خبراتهم عند التخطيط لمشروع بناء الملف الاستنادي لأسماء الأشخاص العربية بالفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية.
 2. ضرورة مشاركة مكتبات الجامعات المصرية المشاركة في الفهرس الموحد لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية في الجلسات التحضيرية والتخطيطية للمشروع.
 3. ضرورة الاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيات الحديثة في مجال الضبط الاستنادي، والأخذ منها بما يتناسب مع المشروع، ومن بينها الاستفادة مما تقدمه النظم الآلية في المكتبات من إمكانات تساعد في عمليات الإنشاء والصيانة وتبادل البيانات الببليوجرافية والاستنادية، وأيضًا إمكانات البحث والاسترجاع من خلال الفهارس على الإنترنت، وما استتبع ذلك من زيادة فرص التعاون بين المكتبات.
 4. توثيق جميع المعلومات التي يتم تجميعها حول التجارب السابقة، وكذا توثيق جميع مراحل التخطيط وتنفيذ المشروع.
 5. توفير الدعم المادي اللازم للبدء في إنشاء الملف الاستنادي، وما يستتبعه من تدريب وتنمية لمهارات المفهرسين وفقًا للاتجاهات الحديثة في مجال الضبط الاستنادي، وكذا لضمان تحديث الملف الاستنادي وتطويره بعد عملية الإنشاء كلما تطلب الأمر ذلك.
 6. وضع جميع أدوات العمل والسياسات التي يتم تطبيقها والبيانات التي سوف يتم تسجيلها، وتحديد الأكواد والقواعد الخاصة بالإدخال على الحاسب الآلي من قواعد المسافات وعلامات الترقيم، وشكل كتابة الحروف مثل: الهمزات والهاء والتاء المربوطة وغيرها، وتوثيق تلك الإجراءات والمعلومات في دليل إرشادي متكامل، يقدم للعاملين بالمشروع منذ البداية حتى لا تختلف الممارسات، ويكون هناك حاجة فيما بعد لتعديل بعض البيانات بالحذف أو الإضافة أو التغيير.

7. ضرورة تدريب وتأهيل فريق العمل الذي سيتم اختياره على عمليات الضبط الاستنادي، وإنشاء التسجيلات الاستنادية الجديدة لأسماء الأشخاص وفق الاتجاهات الحديثة في مجال الضبط الاستنادي، وإيصال أهمية العمل الاستنادي لهم وما يحققه من عائد على جودة وأداء الفهرس.
8. عدم الاهتمام بالكم على حساب الكيف، فليس المهم هو عدد التسجيلات الاستنادية التي يتم إدخالها للملف الاستنادي، وإنما الأهم هو جودة التسجيلات الاستنادية، وعدم حاجتها إلى الكثير من عمليات التعديل والتحديث والتي ربما تستغرق وقتًا في علاج ما بها من قصور أكبر من الوقت الذي من الممكن أن تستغرقه في إعادة إنشائها.
9. ضرورة الاهتمام بضبط جودة التسجيلات الببليوجرافية العربية المتاحة بالفهرس الموحد لاتحاد مكاتب الجامعات المصرية.
10. ضرورة الاهتمام بالتحليل الموضوعي داخل التسجيلات الببليوجرافية العربية، وضبط المداخل الموضوعية استناديًا، وبخاصة المداخل الموضوعية لأسماء الأشخاص.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

1- مركز تقنية الاتصالات والمعلومات بجامعة المنصورة، (2018)، دليل استخدام النظام الفرعي

للاستناد بنظام المستقبل لإدارة المكتبات، تم الاسترجاع من:

http://srv3.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/help/PDF/91-authority.pdf

ثانياً: المراجع العربية:

- 1- إبراهيم، رانيا رضا السيد، (2018)، الملف الاستنادي بالفهرس الموحد لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية : دراسة تجريبية، (رسالة ماجستير)، جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 2- أبو بكر، منير محمد سليم، (2005)، الضبط الاستنادي : التسجيلات العربية في البيئة الإلكترونية، ندوة الفهرسة الآلية في القرن الحادي والعشرين : الواقع والتحديات (2005) : جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين).
- 3- أحمد، شيماء عبد الحميد إبراهيم، (2020)، الضبط الاستنادي لأسماء المؤلفين المصريين : دراسة تحليلية مع التخطيط لإنشاء ملف استنادي لهم، (رسالة ماجستير)، جامعة سوهاج، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 4- باطرفي، علي بن محمد بن علي، (1995)، قوائم الاستناد لأسماء المؤلفين والأعلام العرب القدماء ودورها في إعداد قائمة موحدة، (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم المكتبات والمعلومات.
- 5- البوسعيد، محمد بن خميس، (2008)، الضبط الاستنادي لأسماء المؤلفين العمانيين في المكتبات: دراسة ميدانية وبناء قائمة موحدة، (رسالة ماجستير)، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم دراسات المعلومات.

- 6- التفهني، أحمد جابر حامد، (2004)، قوائم الاستناد للأسماء العربية القديمة : دراسة تحليلية وتقييمية (رسالة ماجستير)، جامعة الزقازيق فرع بنها، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 7- تيلور، أرلين ج.، وجودري، دانييل ن، (2012)، تنظيم المعلومات، (هشام فرحات، مترجم)، الرياض : جامعة الملك سعود، إدارة النشر العلمي والمطابع.
- 8- جورمان، مايكل، (2008، مايو)، الضبط الاستنادي في سياق الضبط الببليوجرافي في البيئة الإلكترونية، مجلة التسجيل، (8)، ص. ص، 40-47.
- 9- الخطيب، فوزي خليل، (1982، أكتوبر)، مداخل أسماء الأشخاص في فهارس المكتبات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، 2 (4)، ص. ص، 66-79.
- 10- خليفة، شعبان عبد العزيز، (1985، إبريل)، المداخل ومشكلاتها في فهرسة الكتاب العربي، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، 5 (2)، ص. ص، 5-16.
- 11- خليفة، شعبان عبد العزيز، والعايدي، محمد عوض، (1996)، مداخل الأسماء العربية القديمة : قائمة استناد للمكتبات ومراكز المعلومات، القاهرة : المكتبة الأكاديمية.
- 12- ربيع، سحر حسنين محمد، (1997)، الملف الاستنادي للأسماء بمكتبة الكونجرس: دراسة تحليلية تقييمية (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- 13- رشاد، ولاء عباس محمد، (2016)، الضبط الاستنادي للأسماء على الإنترنت : مشروع الملف الافتراضي الاستنادي الدولي نموذجًا : دراسة تحليلية تقييمية، (رسالة ماجستير)، جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 14- سميع، ليلي سيد سميع، (2008)، نظم الضبط الاستنادي الآلي للموضوعات : دراسة ميدانية للتطبيقات بالمكتبات المصرية (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- 15- الشامي، أحمد، (2014)، مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف، تاريخ الاسترداد 2019/11/22، من <http://www.elshami.com/>
- 16- عبد الهادي، محمد فتحي، (1985، يناير)، الضبط الاستنادي للأسماء العربية، المجلة العربية للمعلومات، 6 (2)، ص. ص، 25-45.
- 17- _____ (1997)، المدخل إلى علم الفهرسة، (الطبعة الثالثة)، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- 18- _____ (2007)، الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 2001-2004، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 19- عبد الهادي، محمد فتحي، وجمعة، نبيلة خليفة، (2010)، الفهرسة في البيئة الإلكترونية، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.

- 20- علي، شمس الأصيل محمد، (1987)، ملفات الاستناد للأسماء العربية : إنشاؤها وتجديدها وتوزيعها مع استخدام التكنولوجيا الحديثة، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- 21- علي، مصباح محمد مصباح، (2011)، ملفات الاستناد للأسماء العربية : إنشاؤها وضبطها على ضوء صيغة (مارك 21) : دراسة تطبيقية بمكتبات البحث في السودان، (رسالة دكتوراه)، جامعة النيلين، كلية الآداب، تم الاسترداد من <http://search.mandumah.com/Record/918119>
- 22- عوض، خميس عبد المقصود، (2010)، الضبط الاستنادي للفهارس العربية المتاحة على الخط المباشر : دراسة تقويمية، (رسالة دكتوراه)، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 23- مجاهد، مصطفى محمد عبد الحميد، (2012)، رومنة الأسماء العربية للإفادة منها في تخزين واسترجاع المعلومات، (رسالة ماجستير)، جامعة بنى سويف، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- 24- محمد، أحمد عيدان، (2017)، بناء ملف استنادي إلكتروني لأسماء المؤلفين العرب في فهارس المكتبات، (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، قسم المعلومات والمكتبات.
- 25- محمد، ثناء السيد، (2002)، الضبط الاستنادي للأسماء العربية المستعارة في المكتبات المصرية : دراسة ميدانية لإنشاء قائمة موحدة (رسالة ماجستير) جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.
- 26- معوض، محمد عبد الحميد، (2007)، الدليل العملي لتركيبية الفهرسة المقروءة آليا : صيغة مارك 21 الببليوجرافية، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 27- _____ (2009)، الدليل العملي لتركيبية الفهرسة المقروءة آليا : صيغة مارك 21 الاستنادية، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية.
- 28- ميخائيل، عوض صبحي عوض، (2019)، الضبط الاستنادي للأسماء العربية في العالم الرقمي وفقاً لقواعد وصف المصادر وإتاحتها : مع دراسة تقويمية لاستخدامه بمكتبة الإسكندرية، (رسالة ماجستير)، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.
- 29- Dagher, Iman & Soufi, Denise. (2021). Authority Control of Arabic Personal Names : RDA and Beyond, Cataloging & Classification Quarterly, 59 (2-3), pp. 260-280, DOI: [10.1080/01639374.2020.1845896](https://doi.org/10.1080/01639374.2020.1845896)
- 30- Kim, Soon-chung Hahn .(1984). Authority control for East Asian name headings in libraries with East Asian collections : a survey of practices and expectations. (Thesis Ph.D.). University of Pittsburgh.
- 31- Library of Congress. MARC 21 format for authority data < accessible on <http://www.loc.gov/marc/authority/ad100.html>>.
- 32- Marais, Hester (2004). Authority control in an academic library consortium using a union catalogue maintained by a Central Office for Authority Control. Thesis (Ph.D)-University of South Africa.